

أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية: هل هناك تأثير لكبرى مكاتب المراجعة؟ (دراسة إمبريقية)

د. السيد جمال محمد القزاز مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة - جامعة الزقازيق	د. شيماء فكري مهني خليل مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة - جامعة الزقازيق	د. فاطمة محمود إبراهيم الدسوقي مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة - جامعة الزقازيق
--	--	---

ملخص:

في ضوء اعتبار توقيت النشر المناسب أحد الخصائص الهامة لتحقيق الملاءمة للمعلومات والتي تعد إحدى الدعائم الضرورية لجودة المعلومات المحاسبية التي يحتاجها المستخدمون لترشيد قراراتهم، فقد اهتمت دراسات عدة بالعوامل المُحدِدة لها؛ ورغم ما أُشير فيها للمراجعة المشتركة كأحد هذه العوامل، إلا أن نتائجها لم تتوصل لقواسم مشتركة في هذا الشأن، وهو ما قد يعني تَوَقُّفُ هذا التأثير - المراجعة المشتركة على توقيت النشر - على عوامل أخرى مُنظمة له؛ واقترح البحث الحالي " حجم مكاتب المراجعة" كمتغير مُنظم يمكن أن يدعم هذا الأثر؛ وفي ضوء ذلك عمل البحث الحالي على دراسة علاقة المراجعة المشتركة بفترة إبطاء التقارير المالية كأحد مقاييس توقيت النشر، ليُمثل ذلك الهدف الأول للبحث؛ ورغم العلاقة المنطقية بينهما - المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء - إلا أن إشارة البعض بفعالية تأثيرات المراجعة المشتركة حال كون أحد أعضائها من كبرى المكاتب، كان دافعاً لاختبار ما إذا كان تأثيرها على فترة الإبطاء يتوقف على حجم مكتب المراجعة أم لا كهدف ثانٍ؛ وبالاعتماد على ٩٦٠ مشاهدة مُمثلة لمجتمع الشركات المصرية، ومُوزَّعة على مختلف القطاعات، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، ومع استخدام نماذج الانحدار الملائمة "التجميعي Pooled Regression Model، التأثيرات العشوائية Random Effect Model، بعد إجراء

الاختبارات الإحصائية في هذا الشأن، توصل البحث إلى صدق تأثير المراجعة المشتركة شريطة أن يكون أحد شركائها من كبرى المكاتب "الـ 4 Big تحديداً في هذا البحث" على فترة إبطاء التقارير المالية؛ وهو ما كان مبرراً لعدم النظر في التأثير المنفصل لكل متغير منهما على حده.

المصطلحات الأساسية: المراجعة المشتركة Joint Audit، شركات المراجعة الأربعة الكبار 4 Big ، متغيرات مُنظمة Moderating Variables.

Abstract:

Timeliness of financial information, as a primary characteristic of value relevance of accounting information, is considered a necessary determinant of the quality of financial reporting investors need to take rational investment decisions. Extend literature have paid attention to factors affecting timeliness of financial reporting. Joint audit as one of these factors, However, mixed results had been found concerning the potential impact of joint audit on timeliness of financial reporting. The mixed results could be related to other moderating variables; one of these variables is, as referred to in prior research, size of audit office. The purpose of this study is to investigate the impact of size of audit office on the relationship between joint audit and annual report lagging (as a proxy for timeliness of financial reporting). Our study uses a sample from publicly Egyptian companies representing different sectors consisting of 960 observations during 2005 to 2020. Using

pooled regression models, the research found a significant impact of the joint audit (especially if one of the auditor is of the Big 4) on the timeliness of financial reporting.

Key Words: Joint Audit, Big 4, Moderating Variables.

قائمة اختصارات وتعريفات

Terminology	الاختصار	المصطلح
Joint Audit	JA	المراجعة المشتركة
Total Report Lag	TRL	فترة الإبطاء الكلية
Audit Report Lag	ARL	فترة إبطاء المراجعة
Disclosure Report Lag	DRL	فترة إبطاء النشر
Audit Size	AS	حجم مكتب المراجعة
Variance Inflation Factor	VIF	معامل تضخيم التباين
Generalized Least Square	GLS	طريقة لتقدير معالم نموذج التأثيرات العشوائية
Ordinary Least Squares	OLS	طريقة المربعات الصغرى
Adjusted R-squared	R ²	معامل التحديد المعدل.
Firm Size	FS	حجم الشركة
Leverage	Lev	يونية

بعض التعريفات

- المتغير التفاعلي:
يمثل إحصائياً حاصل ضرب متغيرين على الأقل في نموذج الاختبار الخاص بالبحث، ويُستخدم في الحالات التي يسعى فيها الباحث لدراسة التأثير المنظم لمتغير ما على علاقة متغيرين آخرين؛ يعني ذلك أن تأثير المتغير المستقل يتوقف على حالة المتغير المنظم.
- نماذج الانحدار:
 - النموذج التجميعي "Pooled Model" وهو لا يأخذ التباين بين الشركات سواء عبر القطاعات أو عبر الزمن، ويعتمد على طريقة (OLS) في تقدير المعالم.
 - نموذج التأثيرات الثابتة "Fixed Effect Model" وهو يأخذ في الاعتبار الاختلافات في السمات - سواء في الفترات أو في القطاعات -، ويتم تقدير معالمه باستخدام (LSDV).
 - ثالثها: نموذج التأثيرات العشوائية "Random Effect Model"، حيث يتم التعامل مع الفروق بين الشركات وعبر الزمن بشكل عشوائي، ويعتمد على طريقة (GLS) في تقدير المعالم.
- يستخدم البحث الحالي فترة الإبطاء كمقياس إجرائي لتوقيت نشر التقارير المالية.

مشكلة البحث:

تعتبر التقارير المالية أداة اتصال بين من يقومون بإعدادها وأصحاب المصالح الذين يعتمدون على محتواها عند اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة المصدرة لتلك التقارير، ولكي تكون التقارير المالية أداة اتصال فعالة لا بد من الالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Tasios and Bekiaris, 2012)، وتتمثل هذه الخصائص في المعايير التي تفرق بين المعلومات الجيدة والمعلومات غير الجيدة وتشمل تلك الخصائص خاصيتين رئيسيتين وخاصيتين ثانويتين كما يلي (حماد وسمعان، ٢٠٢١):

• الخصائص الأساسية:

○ **الملاءمة:** وتعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة إذا أثرت في اتخاذ القرار وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يتوافر فيها ثلاث مكونات أساسية هي:

- القدرة التنبؤية: وهي قدرة المعلومات المحاسبية على تحسين توقعات المستخدم بالنتائج المتوقعة في المستقبل.

- القدرة الاسترجاعية: ويقصد بها تقييم مدى صحة توقعات المستخدم السابقة، وبالتالي إمكانية مقارنة نتائج ما تم اتخاذه من قرارات بالتوقعات التي بُنيت عليها هذه القرارات بما يُمكن المستخدم من تعديل توقعاته المستقبلية المتعلقة بذات القرار في المستقبل.

- التوقيت المناسب: ويقصد به توفير المعلومات المحاسبية وقت الحاجة إليها، فمن المعلوم أنه لا جدوى من توفير المعلومات بعد اتخاذ القرارات.

○ **الموثوقية:** وتتمثل تلك الخاصية في أمانة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها ولكي تتحقق تلك الخاصية فيجب أن تتوافر فيها ثلاث مكونات أساسية هي:

- القابلية للتحقق: ويقصد بها أن الأرقام التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة يمكن أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب، وذلك يعني وجود دليل على عدم التحيز.
- التمثيل الصادق: ويقصد به أن تعكس التقارير المالية تلك الظواهر المطلوب التقرير عنها بطريقة صادقة ومعبرة عن جوهرها الاقتصادي وليس مجرد شكلها القانوني فقط.
- الحيادية: ويقصد بها عدم تغليب مصلحة طرف معين على مصلحة باقي الأطراف الأخرى.

• الخصائص الثانوية:

- القابلية للمقارنة: ويقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات التي تعمل في نفس المجال أو مقارنة المعلومات المحاسبية الخاصة بذات الشركة لفترات مختلفة وهو ما يتطلب أن تطبق تلك الشركات نفس السياسات المحاسبية.
- الثبات على المبدأ: ويقصد بتلك الخاصية تطبيق الشركة لنفس السياسة المحاسبية من فترة إلى أخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن الشركة قد تغير من السياسات المحاسبية المتبعة، ولكن من خلال الالتزام بالضوابط اللازمة للتغيير وهي:

- وجود مبرر منطقي لتغيير السياسات المحاسبية.

- موافقة مراقب الحسابات.

- الإفصاح عن التغيير وأثره على القوائم المالية.

ولأهمية التقارير المالية بالنسبة لكافة المستخدمين فقد تعددت الدراسات التي تناولت العوامل التي تؤثر على خصائص جودتها ومصداقيتها ولعل أهم تلك الخصائص التي ركزت عليها الدراسات كانت خاصية التوقيت المناسب، ويقصد بها الإفصاح عن المعلومات لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها التأثيرية على قراراتهم، وبالتالي فهي أحد العوامل المؤثرة على نفعية التقارير المالية للمستخدمين

حيث ترتبط نفعية المعلومات بتقليل فترة إبطاء التقارير المالية، كما أكدت دراسة (McGee and Yuan, 2012) أن المعلومات تتضاءل أهميتها ومنفعتيتها في حالة تأخر وصولها للمستخدمين وتصبح المعلومة غير مناسبة لاتخاذ القرارات بالإضافة إلي أن انخفاض فترة الإبطاء له أهميته في زيادة مستوى الشفافية وانعكاس ذلك على كفاءة السوق (Ayemere and Elijah, 2015; Daoud et al., 2014).

وقد برز اهتمام الدراسات السابقة بفترة إبطاء التقارير المالية من حيث تناولها من خلال وجهتي نظر الأولى: التأثيرات المختلفة لفترة إبطاء التقارير المالية، حيث توصلت دراسة (Kieruj, 2013) لوجود تأثير لتوقيت نشر التقارير المالية على العوائد غير العادية للسهم، فكلما زادت فترة الإبطاء كان ذلك فرصة لتحقيق عوائد غير عادية لقدرة البعض على الوصول للمعلومات الداخلية للشركة قبل نشرها، ودراسة (Ohaka and Akani, 2017) والتي توصلت لنتيجة مفادها أن طول فترة الإبطاء تؤثر بالسلب على درجة ملاءمة التقارير المالية كما أنها تكون دافعاً للمستخدمين للبحث عن مصادر بديلة للمعلومات، وبالتالي زيادة مستوى تباين المعلومات والتأثير بالسلب على سوق الأوراق المالية، أما وجهة النظر الثانية تناولت فيها الدراسات فترة الإبطاء من حيث العوامل المؤثرة عليها كدراسة (سلامة، ٢٠١٨) والتي توصلت لوجود تأثيراً موجباً لأتعب المراجعة الخارجية على توقيت إصدار تقرير المراجعة، ودراسة (عقل، ٢٠٠٩) والتي تناولت محددات توقيت نشر التقارير المالية، وتوصلت إلى أن الشركات كبيرة الحجم قامت بإصدار تقاريرها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة، وأن الشركات ذات الرافعة المالية العالية تستغرق وقتاً أطول لإصدار تقاريرها المالية مقارنة بالشركات ذات الرافعة المالية المنخفضة، وكذلك دراسة (Sakka and Jarboui, 2016) والتي توصلت لوجود علاقة عكسية بين كلاً من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وكذلك دراسة (Hassan, 2016) والتي تشير نتائجها إلى أن وجود لجنة مستقلة للمراجعة تساعد في تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة، ودراسة (محمود، ٢٠١٨) والتي توصلت لوجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح وفترة إبطاء

المراجعة وذلك نتيجة لزيادة الشك المهني واعمال المراجعة كنتيجة لإدارة الأرباح، وتعد الدراسة الحالية امتداد لهذه الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على فترة إبطاء التقارير المالية، حيث تتناول تأثير عامل آخر وهو المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية.

وإمريقيًا، أشارت دراستي (Baldauf and Steckel, 2012: Kikhia and Albitar, 2020) إلى أن تقسيم العمل من خلال مكاتب المراجعة المشتركة في عملية المراجعة يساعد في تقليل فترة المراجعة، وبالتالي ينعكس ذلك على فترة الإبطاء سواء فترة إبطاء تقرير المراجع أو فترة الإبطاء الكلية؛ كما توصلت دراسة (Alfraih, 2016) من خلال اختبارها للعلاقة بين مجموعة من اليات حوكمة الشركات وفترة إبطاء تقرير المراجع لوجود علاقة طردية لبعض الليات كالملكية الحكومية والملكية المؤسسية مع فترة الإبطاء وكذلك وجود علاقة عكسية بين اليات أخرى كحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس والمراجعة المشتركة مع فترة الإبطاء، وفي البيئة المصرية توصلت دراسة (Ezat, 2015) لوجود علاقة موجبة بين بعض المتغيرات كحجم الشركة والرافعة المالية وخبرة المراجع مع فترة إبطاء تقرير المراجع بينما كانت هناك علاقة سالبة بين بعض المتغيرات الأخرى كأعباء المراجعة والمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والملكية الإدارية والملكية الحكومية مع فترة إبطاء تقرير المراجعة؛ وكذلك توصلت دراسة (الوكيل، ٢٠٢٠) من خلال الدراسة الميدانية حول آراء عينة من مراقبي الحسابات وأعضاء لجان المراجعة والمستثمرين إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يحقق العديد من الآثار الإيجابية، وأن من أهم سلبيات تطبيقها هو عدم وجود معيار للمراجعة المشتركة، ويفضل الإبقاء على اختيارية تطبيق المراجعة المشتركة، مع مراعاة إلزامية تطبيقها على قطاعات وأنشطة محددة بشروط معينة تتعلق بحجم نشاط الشركة أو رأس مالها، كما توصلت الدراسة التطبيقية لوجود علاقة عكسية بين تطبيق المراجعة المشتركة وتأخير إصدار تقرير المراجعة، بمعنى أن تطبيق المراجعة المشتركة يؤدي إلى تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، مما يعطى دليلا

على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المراجعة المشتركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة.

في ضوء ما سبق يمكن للمراجعة المشتركة أن تلعب دوراً هاماً في تحديد توقيت نشر التقارير المالية، لتصبح إشارة هامة لجودة المعلومات المحاسبية، ولدقة أعلى في إجراءات عملية المراجعة، مما قد ينعكس بالإيجاب على توقيت النشر، ولأن هذه العلاقة – علاقة المراجعة المشتركة بفترة الإبطاء – لم تلق اهتمام كاف في البيئة المصرية، حيث ركزت الدراستين السابقتين على أحد مكونات فترة الإبطاء الكلية وهو فترة إبطاء تقرير المراجع دون الاهتمام بفترة إبطاء النشر، فإن التساؤل الأول للبحث الحالي يتمثل في:

هل هناك تأثير للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصرية؟

وبالنظر للتأثيرات المختلفة للمراجعة المشتركة، يتضح وجود تضارب في نتائج الدراسات ففي الوقت الذي توصلت فيه دراسة (الوكيل، ٢٠٢٠) إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يحقق العديد من الآثار الإيجابية كانت نتائج بعض الدراسات الأخرى متناقضة مع ذلك، فتوصلت دراسة (Lesage et al., 2012) لعدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية، وفي البيئة المصرية أكدت دراسة (نجيدة، ٢٠١٧) على نفس النتيجة بعدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على كلاً من القدرة التنبؤية للأرباح وجودة الاستحقاقات وتمهيد الدخل كخصائص لجودة الأرباح، ليعني الأمر أن تأثيرها قد يتوقف على عوامل أخرى، وهو ما أكدته دراسة (Lobo et al., 2017) بأن تأثيرات المراجعة المشتركة تتوقف على توليفة المراجعين المشاركين في عملية المراجعة، كما أشارت دراسة (جبر، ٢٠١٧) إلى أشكال مختلفة لتنفيذ مدخل المراجعة المشتركة، أولها: انتماء المراجعين إلى مكاتب المراجعة الكبرى، وثانيها: انتماء أحدهما فقط إلى مكاتب المراجعة الكبرى والأخرين من المكاتب الأخرى دون الكبرى، آخرها: من خلال مراقبي حسابات لا ينتمي أيأ منهم إلى مكاتب المراجعة الكبرى، وهو ما أكدت عليه دراسة (سمعان

وأحمد، ٢٠١٩) في البيئة المصرية من أن أفضل مزيج من مراجعي الحسابات - في حالة المراجعة المشتركة - للتأثير في تكلفة وحجم الدين هو أن يكون أحدهما من كبرى مكاتب المراجعة "الـ Big 4"، وذلك لتحقيق التجانس بين المشاركين في عملية المراجعة، مما يزيد من قدرة تفكير المراجعين المشاركين، وهو ما اتفق مع دراسة (Paugam and Casta, 2012)، وبالتالي يتضح للباحثين أن تأثيرات المراجعة المشتركة إنما تتوقف على عوامل أخرى أهمها وفقاً لدراستي (جبر، ٢٠١٧ : سمعان وأحمد، ٢٠١٩) مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى.

فهل يمكن لمشاركة أحد مكاتب المراجعة الكبرى - تحديداً الـ Big 4 حالياً - في عملية المراجعة أن يؤثر على علاقة المراجعة المشتركة بفترة إبطاء التقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصرية؟.....تساؤل ثان.

هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل هدف البحث في اختبار مشاركة كبرى مكاتب المراجعة كمتغير منظم لعلاقة المراجعة المشتركة بفترة إبطاء التقارير المالية في البيئة المصرية، في محاولة لتفسير التناقض في نتائج الدراسات السابقة في هذا الشأن، والتضارب الواضح في تأثيرات المراجعة المشتركة وأن تأثيرها يتوقف على عوامل أخرى كما توصلت أغلب الدراسات.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من النقاط التالية:

- اهتمت معظم الدراسات السابقة بالأثر الأساسي للمراجعة المشتركة على فترة الإبطاء، دون الاهتمام بالعوامل المنظمة لتلك العلاقة، وهو ما يعمل البحث الحالي على تناوله بالتفصيل والاختبار، لا سيما في ظل تباين نتائج الأدبيات في هذا الشأن، ليُعطي ذلك البحث الحالي بعداً إضافياً يميزه عن الدراسات السابقة، من خلال دراسة تأثير اشتراك كبرى مكاتب المراجعة " الـ Big4 كمتقياس إجرائي - على فترة الإبطاء.

- في ضوء النقطة السابقة يُعد هذا البحث من أوائل الأبحاث في البيئة المصرية – على حد علم الباحثين- التي عملت على دراسة المتغيرات المنظمة لعلاقة المراجعة المشتركة بفترة الإبطاء، فلم يتوصل الباحثون إلى أي دراسة عربية سوى دراسة (الوكيل، ٢٠٢٠)، والتي تناولت ذات العلاقة من خلال نموذج انحدار متعدد على عينة من الشركات خلال فترة زمنية ٢٠١٥ – ٢٠١٨، بعدد ٤٥ شركة، ليكون عدد المشاهدات ١٨٠ مشاهدة، وهو ما يمثل أحد المهددات الأساسية لصدق تعميم تلك النتائج؛ لاختلاف عن البحث الحالي كما سيتم توضيحه لاحقاً في تقييم الدراسات السابقة.
- على الرغم من أن هناك بعض الأبحاث التي تناولت علاقة المراجعة المشتركة بفترة الإبطاء، إلا أنها ركزت على أحد مكونات فترة الإبطاء الكلية، وهي فترة إبطاء المراجعة دون فترة إبطاء النشر والفترة الكلية، وهو ما يعمل البحث الحالي على توسعته باستخدامه لفترة النشر والفترة الكلية.
- يُسهم البحث الحالي في توعية الشركات بالعوامل التي من شأنها أن تحسّن من جودة التقارير المالية بهدف زيادة منافع المستخدمين كأحد الجهات المستخدمة لها، وبالتالي تقييم فعالية الاعتماد على المراجعة المشتركة.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث، سوف يقوم الباحثون بتقسيم البحث كما يلي:

القسم الأول: الإطار النظري للبحث.

القسم الثاني: الدراسة الإمبريقية.

القسم الثالث: مضامين النتائج وحدودها.

ويمكن للباحثين أن يعبروا عن الإطار السابق للبحث في الشكل التالي:

توافر المعلومات لكافة المستخدمين وفي الوقت المناسب يقلل من درجة عدم تماثل المعلومات بمختلف أشكالها وبالتالي يقلل من درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة ويساهم في اتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات تعكس واقع الشركة، وفقدان التقارير المالية لخاصية الوقتية يزيد من عدم تماثل المعلومات وذلك ينعكس بالسلب على سوق الأوراق المالية حيث تصبح تلك السوق طاردة للاستثمار، ونظراً لأهمية الوقتية كشرط أساسي لتحقيق جودة التقارير المالية تعددت الدراسات التي تناولته، ويعد هذا البحث امتداداً لتلك الدراسات، حيث يختبر البحث تأثير المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية، وكذلك الدور المنظم لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة في تلك العلاقة لما لها من دور رقابي قد يكون له تأثير على تلك العلاقة لإضفاء المزيد من الرقابة وبالتالي المصادقية على نتائج المراجعة المشتركة، وهو ما يتضح نظرياً في الجزء التالي من البحث.

وفي ضوء ذلك فقد عمل الباحثون على تقسيم هذا القسم كما يلي:

أولاً: فترة إبطاء التقارير المالية: جوانب نظرية

في هذا الجزء من البحث يحاول الباحثون عرض الجانب النظري لفترة إبطاء التقارير المالية من خلال العديد من النقاط كما يلي:

• مفاهيم فترة إبطاء التقارير المالية:

يمكن عرض العديد من المفاهيم المختلفة لفترة الإبطاء والتي تعرضت لها الدراسات السابقة كما يلي:

جدول (١) مفاهيم فترة الإبطاء

المفهوم	المصدر
<p>يرى أن هناك ثلاثة مفاهيم لفترة إبطاء التقارير المالية وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • فترة الإبطاء الكلية: وهي الفترة ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية لنشر التقارير المالية • فترة إبطاء المراجعة: وهي الفترة ما بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة • فترة إبطاء الإدارة: وهي الفترة بين توقيع المراجع على تقرير المراجعة وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية لنشر التقارير للجمهور 	(Apadore and Noor, 2013)

هي اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ التوقيع على التقرير المالي من قبل المراجع.	(Che- Ahmed and Abidin, 2008)
هي الفترة ما بين نهاية السنة المالية وحتى تاريخ الإعلان عن الأرباح رسمياً.	(Lehtinen, 2013)
هي الفترة الممتدة من اليوم التالي لنهاية السنة المالية حتى تاريخ إعلان المراجع عن رأيه في تقريره المقدم للشركة.	(Ahmed, 2016)
هي الفترة التي تتمثل بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية؛ وتاريخ نشر التقارير في الصحف وتاريخ استلام هيئة سوق المال للتقارير.	(Alsmady, 2018)

وبالتالي يمكن للباحثين من خلال التعريفات السابقة الإشارة إلى أن فترة الإبطاء تمثل فترتين، الأولى تمثل تلك الفترة ما بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة وتسمى بفترة إبطاء المراجعة؛ والثانية تمثل تلك الفترة ما بين تاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة وتاريخ الإعلان عن التقارير المالية في الصحف رسمياً وتسمى بفترة إبطاء الإدارة أو النشر وأن مجموع الفترتين يسمى بفترة الإبطاء الكلية.

• أهمية تقليل فترة إبطاء التقارير المالية:

كما يمكن عرض وتوضيح أهمية الحد من فترة إبطاء التقارير المالية ومدى تأثيرها من خلال النقاط التالية:

- تعتمد قيمة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية بشكل كبير على توقيتها حيث يعتبر شرطاً رئيسياً لزيادة كفاءة السوق وزيادة مستوي الشفافية وتحقيق النزاهة وبالتالي زيادة جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية (Al Daoud et al., 2014).
- توقيت نشر التقارير المالية يعتبر عاملاً حاسماً وأساسياً في التأثير على فائدة المعلومات التي تحملها التقارير المالية للمستخدمين الذين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم، كما أن التوقيت المناسب أحد الخصائص النوعية الدالة على جودة المعلومات المحاسبية (Ayemere and Elijah, 2015).

- التوقيت غير المناسب يزيد من الشكوك حول صحة نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة، ويترتب على ذلك إجماع المستثمرين عن شراء أسهمها، ولجوء المستثمرين لمصادر أخرى بديلة للمعلومات، كما أنه يدفع المديرين في الشركة باستغلال هذه المعلومات في التعاملات مما يساعدهم على تحقيق عوائد غير عادية عن طريق المضاربات في سوق رأس المال. (محمد، ٢٠١٢).

• محددات فترة إبطاء التقارير المالية:

وفي تلك النقطة سيتناول الباحثون مجموعة من العوامل المُحدِدة لفترة إبطاء التقارير المالية وفقاً لما توصلت إليه العديد من الأدبيات كما يلي:

○ حجم الشركة: Firm Size

تضاربت نتائج الدراسات حول تأثير حجم الشركة على فترة إبطاء التقارير المالية، فقد توصلت دراسات (Suadiye, 2019: Owusu- Ansah, 2000) لوجود علاقة سالبة بين المتغيرين، وأشار (الجبر، ٢٠٠٧) إلى أن السبب في ذلك هو أن الشركات الكبرى تمتلك موارد ضخمة ويتوفر لديها طاقم محاسبي كبير بالإضافة إلي توافر نظام محاسبي قادراً علي إنجاز المهام بسرعة عالية، وكذلك نظام رقابي قوي وفعال؛ مما يقلل من عدد الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي، مما يؤدي إلي انتهاء أعمال المراجعة في وقت قليل، وإصدار تقرير المراجعة؛ وقد توصلت دراسة (عقل، ٢٠٠٩) لعلاقة موجبة في هذا الصدد، وأرجعت ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم تمتاز بزيادة عدد عملياتها المحاسبية وكذلك حجم معلوماتها المالية وبالتالي تستغرق وقتاً أطول في إعداد التقارير المالية وبالتالي الحاجة لوقت أطول لمراجعتها ونشرها، وعلى نقیض آخر كانت هناك دراسات قد توصلت لعدم وجود علاقة بين المتغيرين كدراسة (Savitri et al., 2019) وفي البيئة المصرية كانت دراسة (محمد، ٢٠١٢) قد توصلت لذات النتيجة حيث أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وفترة إبطاء التقارير المالية بشقيها (فترة المراجعة وفترة النشر).

○ المديونية: **Indebtedness**

تناقضت نتائج الأدبيات في علاقة المديونية بفترة إبطاء التقارير المالية، فقد توصلت دراسة (Conover et al., 2008) لوجود علاقة طردية، حيث تزداد فترة الإبطاء كلما زادت المديونية الخاصة بالشركة وذلك لأن المديونية تتطلب المزيد من الوقت لإنهاء عملية المراجعة وذلك لمراجعة كافة الجوانب المتعلقة بها، بينما توصلت دراسة (Owusu- Ansah, 2000) لعلاقة عكسية، حيث أن الشركات ذات المديونية المرتفعة تسعى لبث رسائل الطمأنينة للمستخدمين وبالتالي تُسرع من نشر التقارير المالية الخاصة بها، وفي ذات السياق توصلت دراسة (Savitri et al., 2019) لعدم وجود علاقة بين المتغيرين، وفي البيئة المصرية توصلت دراسة (محمد، ٢٠١٢) لذات النتيجة حيث أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين حجم المديونية وفترة إبطاء التقارير المالية بشقيها (فترتي المراجعة والنشر).

○ ربحية الشركة: **Firm Profitability**

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين ربحية الشركة وفترة الإبطاء، فقد توصلت دراسات (Meiryani et al., 2021: Savitri et al., 2019) لوجود تأثير لربحية الشركة على فترة الإبطاء، حيث الشركات التي تحقق ربحية يكون لديها أخبار سارة تسعى لنشرها للمستخدمين وبالتالي تُسرع في نشر تقاريرها المالية، وبالتالي تقل فترة الإبطاء؛ وعلى العكس في حالة تحقيق خسائر تزداد فترة الإبطاء، وذلك قد يرجع لكثرة الإفصاحات التي تقوم بها الشركة لتحسين صورتها، وعلى النقيض توصلت دراسة (محمد، ٢٠١٢) في البيئة المصرية لعدم وجود علاقة بين الربحية -مقيسه بالعائد على الأصول - وكلاً من فترة إبطاء المراجعة وفترة النشر، ولكن كانت العلاقة عكسية مع الفترة الكلية.

○ حوكمة الشركات: **Corporate Governance**

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين حوكمة الشركات وفترة إبطاء التقارير المالية حيث توصلت دراسة (Yap et al., 2011) لوجود علاقة موجبة بين حجم مجلس

الإدارة وتوقيت نشر التقارير المالية، كما توصلت دراسة (Afify, 2009) لوجود علاقة موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة وتوقيت نشر التقارير المالية، كما أشارت دراسة (Hassan, 2016) أنه كلما زاد تركيز الملكية وامتلاك عدد قليل من المساهمين أسهم الشركة فيكون لديهم الفرصة للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من الشركة وبالتالي لن يتولد لدى الشركة دوافع لنشر التقارير المالية مبكراً، ويتناقض ذلك مع دراسة (محمد، ٢٠١٢) والتي توصلت لعدم وجود علاقة بين تركيز الملكية وكلاً من فترة إبطاء المراجعة والنشر وكذلك فترة الإبطاء الكلية، كما يرى (Lim et al., 2014) أن الملاك المؤسسيين لديهم القدرة للضغط على الإدارة لنشر التقارير المالية في التوقيت المناسب، وفي السياق ذاته كانت دراسة (سليم، ٢٠١٩) قد توصلت لنتيجة مفادها أن كل اليات الحوكمة الداخلية لها تأثير على توقيت نشر التقارير المالية حيث تلعب دوراً هاماً في تخفيض فترة الإبطاء، كما توصلت دراسة (غريب، ٢٠١٩) لوجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات متمثلة في محوري هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية من ناحية وتوقيت نشر التقارير المالية من ناحية أخرى،

○ مكاتب المراجعة (الحجم - التخصص): (Size- Audit Offices: Specialization)

اهتمت الدراسات السابقة بالعلاقة بين خصائص المراجع الخارجي وفترة إبطاء التقارير المالية حيث توصلت دراسة (Rusmin and Evans, 2017) لوجود تأثير لحجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي للمراجع على توقيت الانتهاء من أعمال المراجعة، وُرجع الدراسة ذلك لامتلاك مكاتب المراجعة الكبرى لموارد بشرية ذات خبرات مرتفعة ومتخصصة وكذلك التكنولوجيا التي تمكنها من إنجاز مهامها، وعلى النقيض كانت دراسة (مطوع، ٢٠١٩) والتي توصلت لعدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وفترة إبطاء التقارير المالية، كما توصلت دراسة (عطية، ٢٠٢١) لوجود علاقة سلبية ولكنها غير معنوية بين حجم مكتب المراجعة وفترة إبطاء التقارير المالية، كما توصلت دراسة (Habib and Bhuiyan, 2011) لوجود تأثير للتخصص الصناعي للمراجع على فترة إبطاء التقارير المالية حيث أن المراجعين المتخصصين لديهم القدرة

على سرعة تفهم التقارير موضع المراجعة، وبالتالي إنجاز أعمال المراجعة أسرع منه في حالة قيام المراجعين غير المتخصصين بعملية المراجعة.

○ المراجعة المشتركة: Joint Audit

كانت هناك بعض المحاولات من قبل العديد من الباحثين بدراسة أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية كدراسة (الوكيل، ٢٠٢٠) والتي توصلت لوجود علاقة عكسية بين المراجعة المشتركة وتأخر نشر التقارير المالية، كما توصلت دراسة (Ezat, 2015) لوجود علاقة سالبة بين بعض المتغيرات كأعباء المراجعة والمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والملكية الإدارية والملكية الحكومية مع فترة إبطاء تقرير المراجعة، كما توصلت دراسة (Alfraih, 2016) لذات النتيجة حيث توجد علاقة عكسية بين بعض اليات حوكمة الشركات كحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس والمراجعة المشتركة مع فترة الإبطاء.

ولأن العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية لم تلقى التحليل الكافي من الدراسات في البيئة المصرية، لذلك يسعى الباحثون في الجزء القادم من البحث لتناولها بالتحليل والدراسة.

ثانياً: المراجعة المشتركة كمحدد لفترة إبطاء التقارير المالية:

تعد المراجعة المشتركة إشارة لدقة وجودة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات، وذلك ينعكس بالإيجاب على جوانب متعددة منها توقيت نشر التقارير المالية، ولذلك ففي هذا الجزء من البحث يتناول الباحثون المراجعة المشتركة كأحد المحددات الهامة في هذا الشأن، من خلال تناول العديد من النقاط كما يلي:

● مفهوم المراجعة المشتركة:

تناولت العديد من الدراسات مفهوم المراجعة المشتركة وفيما يلي عرض لأهم التعريفات التي قدمتها تلك الدراسات:

جدول (٢): مفاهيم المراجعة المشتركة

المفهوم	الدراسة
جوهر عملية المراجعة المشتركة يكمن في إعداد تقرير مراجعة موحد من قبل أكثر من مراجع وذلك وفق برنامج واضح من لجنة المراجعة يحدد طبيعة ومهام الأعمال للمشاركين في العمل مع التنسيق بينهم ليعبر في النهاية عن تضامنهم في أداء ومسئولية عملية المراجعة، بهدف تحسين جودة عملية المراجعة ودقة تقريرها بشأن التأكيدات بخلو التقارير المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية.	(سمعان وأحمد، ٢٠١٩)
هي أحد مداخل المراجعة والتي يقوم بها مكاتب مراجعة أو أكثر من المكاتب المستقلة، حيث يتم التنسيق بينهم من أجل تقسيم المهام وتحديد المسؤوليات، وتكون المسؤولية مسؤولية تضامنية، وفي النهاية يتم إصدار تقرير مراجعة واحد موقع عليه من كافة المكاتب المشاركة في عملية المراجعة.	(علي، ٢٠١٩)
هي مدخل من مداخل المراجعة يتم من خلالها مراجعة القوائم المالية لشركة معينة بواسطة مكاتب مراجعة مستقلين، حيث يكون هناك تنسيق بين كلا المكاتب فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وإصدار تقرير مراجعة واحد موقع عليه من كلا المكاتب.	(Abdollahibi i, 2018)
هي قيام اثنين من مكاتب المراجعة المستقلة بأعمال المراجعة لشركة معينة، ويتم من خلالها تقسيم أعمال المراجعة فيما بينهم، كما يتم استعراض ومراقبة كل مكتب لأعمال المكتب الآخر وإصدار تقرير مراجعة واحد موقع عليه من كلا منهما.	(Holm and Thinggaard, 2016)
تركز على قيام مكاتب أو أكثر من مكاتب المراجعة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد، وتتميز بإصدار تقرير مراجعة واحد يعتمد على تقسيم إجراءات المراجعة، وذلك بناءً على التخطيط المشترك مسبقاً.	(Baldauf and Steckel, 2012)

مما سبق يتضح أن جوهر عملية المراجعة المشتركة إنما تكمن في توزيع أعمال المراجعة بين مكاتب أو أكثر من مكاتب المراجعة، وذلك بناءً على التخطيط المسبق فيما بينهم لعملية المراجعة ويصدر تقرير مراجعة واحد موقع عليه كافة المكاتب المشتركة في المراجعة وتكون المسؤولية تضامنية فيما بينهم.

• المراجعة المشتركة (أنماط - خطوات):

فرقت الدراسات السابقة بين عدة أنماط للمراجعة المشتركة وذلك من خلال تصنيفات مختلفة يمكن عرض تلك التصنيفات وهذه الأنماط كما يلي:

○ من حيث الإلزام:

- المراجعة المشتركة الإلزامية Mandatory Joint Audit

تعني إلزام الشركة بمراجعة مراجعين أو أكثر لقوائمها المالية، وقد طبقت بعض الدول ذلك النمط، ولكن ذلك النمط يتم تطبيقه في مصر في البنوك وشركات الإيداع وصناديق الاستثمار باعتبارها من القطاعات شديدة الحساسية (يوسف، ٢٠١٥).

- المراجعة المشتركة الاختيارية Voluntary Joint Audit

ويتم تطبيق المراجعة المشتركة في ذلك النمط وفقاً لقرار اختياري ناتج عن رغبة الشركة محل المراجعة، ولقد أجاز القانون للشركات المصرية تعيين اثنين أو أكثر من مراجعي الحسابات، ومن الملحوظ انتشار هذا النمط في الشركات المصرية الكبرى ومتعددة الفروع (محمد، ٢٠١٨).

○ من حيث تشكيل فريق المراجعة:

هناك ثلاث تشكيلات لفريق المراجعة كما جاء في دراسة (Mandour et al., 2018) يمكن عرضها كالتالي:

- أن يكون الشريكين من الأربعة الكبار (Big4-Big4)
- أن يكون أحد الشريكين من الأربعة الكبار والشريك الآخر من غيرهم (Big4-Non Big4)
- أن يكون كلا الشريكين من غير الأربعة الكبار (Non Big4-Non Big4)

وتجدر الإشارة إلى اختلاف خطوات المراجعة المشتركة عن خطوات المراجعة الفردية وفقاً لما أشارت إليه دراسة (أمين، ٢٠٢٠) كما يلي:

١ - بعد قبول عملية المراجعة يتفق شريكي المراجعة على تقسيم أعمال المراجعة فيما بينهم، وذلك في ضوء التخطيط لعملية المراجعة، حيث يتم وضع استراتيجية عامة للمراجعة، وقد يتم تقسيم أعمال المراجعة فيما بين الشريكين وفقاً لعدة أسس منها المنطقة في حالة تعدد فروع الشركة.

٢ - يبدأ شريكي المراجعة في تنفيذ أعمال المراجعة وذلك يكون في ضوء التخطيط المسبق.

٣ - بعد انتهاء كل مكتب من مراجعة الجزء المكلف بمراجعته، يتم مراجعة أعمال بعضهما البعض، وذلك يسمى بالتحقق المتبادل، وهذا يزيد من مصداقية النتائج.

٤ - وعند انتهاء عملية المراجعة المتبادلة يتم إعداد تقرير مراجعة واحد يوقع عليه كليهما حيث تكون المسؤولية تضامنية.

• تقييم المراجعة المشتركة:

انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض عند تقييم المراجعة المشتركة، ومن بين المؤيدين كانت دراسات (Audousset-Coulier, 2015: Alfraih, 2016: Lobo et al., 2017: Kermiche and Piot, 2018) والتي عدت إيجابيات المراجعة المشتركة ومن بين تلك الإيجابيات ما يلي:

- إعطاء إشارة جيدة كدليل على جودة العمل داخل الشركة محل المراجعة وطمأنة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، وزيادة الثقة في التقارير المالية.
- المراجعة المشتركة وبالأخص في حالة انضمام مكتب من المكاتب الأربعة الكبار تقلل فترة إبطاء المراجعة، وبالتالي تقلل من عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين.

- تجنب الآثار السلبية الناتجة عن تغيير مراقب الحسابات والتي تتمثل في فقدان خبرة المراجع القائم على مراجعة الشركة وذلك لأنه في حالة تغيير أحد المراجعين فهناك مراجع آخر مستمر.
- تعميق الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف المادي بسبب التضليل أو الخطأ ويكون هذا التأكيد أكثر فعالية في المراجعة المشتركة عنه في المراجعة الفردية.
- زيادة فاعلية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة من خلال مكاتب المراجعة على أن يكون أحد تلك المكاتب من الأربعة الكبار، مما يترتب عليه زيادة فاعلية أجهزة الرقابة حيث إنها في تلك الحالة تكون رقابة متبادلة ويتم إصدار رأي موحد.
- دعم استقلالية المراجع حيث إمكانية التأثير على مراجع واحد أكثر من إمكانية التأثير على مراجعين معاً في حالة المراجعة المشتركة.
- تطبيق أفضل لإجراءات المراجعة مع الاستعانة بخبرات مشتركة، حيث يتم تبادل الخبرات والمعارف.
- الحد من عملية إعادة إصدار التقارير المالية وتحقيق جودة التقارير المالية.

وعلي النقيض، فقد تبنى آخرون وجهة نظر أخرى كدراسات (عبد الحميد، ٢٠١٤: مندور، ٢٠١٦: Andre et al., 2016)، حيث أشارت إلى منظور سلبي، حيث أشارت إلى السلبيات التالية:

- المنافسة بين مكاتب المراجعة وبعضها البعض قد يجعل هناك صعوبة في التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينهم.
- عدم وجود معايير محددة يُعتمد عليها عند توزيع المهام بين مكاتب المراجعة المشتركة في عملية المراجعة.
- صعوبة اختيار مكاتب المراجعة المشتركة في عملية المراجعة وذلك لمحدودية الخيارات وقلة عدد المكاتب المؤهلة.

- ظهور ما يعرف بمشكلة الركوب المجاني (Free Rider) حيث يتوكل مكتب على الآخر في إتمام عملية المراجعة، وإذا توكل كلاً منهما على الآخر سيؤدي هذا قطعاً لانخفاض في جودة المراجعة.
- ارتفاع تكاليف عملية المراجعة بالنسبة للعميل حيث إن الاتعاب في حالة أكثر من مكتب تكون أعلى منها في حالة المراجعة من مكتب واحد.
- سعي كل مكتب من مكاتب المراجعة المشتركة في عملية المراجعة لكسب العميل قد يؤثر على استقلالية مراقبي الحسابات، وهنا تظهر مشكلة تسوق الرأي. (Opinion Shopping)
- قد تكون الشراكة هنا شراكة شكلية حيث يتفق شركاء المراجعة على مراجعة عدد من العملاء، ويقوم كل مكتب منهما بمراجعة بعض العملاء بشكل فردي، وكذلك الآخر، ولكن التقرير يكون مشترك في كافة العملاء، وتصبح المراجعة المشتركة شكلية وتفقد عملية المراجعة للجودة، وتخفض أدلة الإثبات.

● تأثيرات المراجعة المشتركة:

من أهم المتغيرات الناتجة عن تطبيق المراجعة المشتركة ما يلي:

○ جودة المراجعة Audit Quality

تعددت الدراسات التي تناولت تأثير المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة، فقد توصلت دراسة (Marnet, 2021) لوجود تأثير للمراجعة المشتركة في تعزيز الشك المهني وضمانها لجمع أدلة الإثبات المناسبة والكافية وكذلك مساهمتها في تقليل التحيز وعدم الاستقلال، وهو ما يتفق مع دراسة (El Assy, 2015) حيث المراجعة المشتركة لها تأثير على جودة المراجعة – مقيسه بالتحفظ المحاسبي- إلا إنها لم تجد فرقاً معنوياً بين تأثير المراجعة المشتركة في حالة المكاتب الكبار Big 4 وغيرها من المكاتب؛ وفي البيئة المصرية كانت دراسة (أبو جبل، ٢٠١٦) والتي توصلت لوجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة من خلال قيام المراجع باكتشاف تحريفات القوائم

المالية الناتجة عن ممارسة إدارة الأرباح، ولكن لا يؤدي تطبيق المراجعة المشتركة إلى تحسين جودة المراجعة باستخدام المستحقات غير العادية كمقياس لجودة التقرير المالي، ولكن في حالة استخدام المراجعة المشتركة اختياريًا بصورتها العامة وفي حالتها الخاصة باستخدام شريكين يعملان في نفس مكتب المراجعة ستزيد من جودة المراجعة وذلك نتيجة لانخفاض المستحقات غير العادية، ولكن كانت هناك بعض الدراسات التي جاءت نتائجها مغايرة لما سبق حيث توصلت دراسة (Garcia-Blandon et al., 2021) لعدم وجود تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الفرنسية، كما أن جودة المراجعة انخفضت عند تطبيق المراجعة المشتركة وذلك أرجعته الدراسة للعديد من العوامل قد يكون أهمها التواكل فيما بين المكاتب المشتركة في عملية المراجعة.

○ قرارات المقرضين والمستثمرين: Decision of Lenders and Investors

تناولت العديد من الدراسات تأثير المراجعة المشتركة على قرارات المستثمرين والمقرضين، حيث أشارت دراسة (Strickett and Hay, 2015) لوجود علاقة بين كلاً من المراجعة المشتركة ورأي المراجع عن قدرة الشركة على الاستمرار والتصنيفات الائتمانية، كما أكدت دراسة (Cha et al., 2016) أنه لا يمكن الاعتماد على التقارير المالية في التنبؤ ببدائل قرار منح الائتمان إلا بعد التأكد من دقتها، ويعتبر رأي مراجع الحسابات إشارة هامة لمدى دقة تلك التقارير ومصداقيتها، وفي البيئة المصرية كانت دراسة (سمعان وأحمد، ٢٠١٩) حيث توصلت لوجود أثر للمراجعة المشتركة في تفعيل خاصيتي "تكلفة الدين وحجمه" كاشترطين لمنح الائتمان المصرفي في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك مع كون أحد أعضائها من كبرى مكاتب المراجعة "الـ Big 4" إلى الدرجة التي يمكن القول فيها بأن تأثير المراجعة المشتركة على تكلفة وحجم الدين مرهون بتشكيلة فريق المراجعة المشتركة، كما توصلت دراسة (متولي، ٢٠١٣) لوجود علاقة طردية بين جودة المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري.

○ أتعاب المراجعة: Audit Fees

تضاربت نتائج الدراسات حول تأثير المراجعة المشتركة على أتعاب عملية المراجعة، حيث أشارت دراسة (Andre et al., 2016) إلى زيادة أتعاب عملية المراجعة عند تطبيق المراجعة المشتركة وترجع الدراسة ارتفاع التكاليف كنتيجة حتمية لزيادة وقت عملية المراجعة حيث يراجع كل مراجع على أعمال المراجع الآخر، وهو ما أيدته دراسة (Velte and Azibi, 2015)، وعلى النقيض كانت دراسة (Audousset-Coulier, 2015) قد توصلت إلى أن تعيين اثنين من كبار المراجعين كمراجعين مشتركين لا يتطلب دفع أتعاب أكبر مقارنة باختيار مراجع واحد من المراجعين الكبار وآخر من المكاتب الأصغر، وبالتالي فاختيار اثنين من المراجعين الكبار يعد اختياراً رشيداً بالنسبة للشركات، وهو ما أيدته دراسة (Deng et al., 2014) بأنه ليس بالضرورة أن تكون الاتعاب مرتفعة في حالة المراجعة المشتركة عنه بالنسبة للمراجعة الفردية، وأشارت إلى أن أتعاب المراجعة ستقل في حالة كون شريكي المراجعة من الأربعة الكبار (Big 4–Big 4)، كما توصلت دراسة (Lai, 2019) لعدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على اتعاب المراجعة.

○ فترة إبطاء التقارير المالية:

يعتبر تأثير المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية من بين تلك التأثيرات الخاصة بالمراجعة المشتركة والتي تناولتها الأدبيات المحاسبية، ولأن تلك العلاقة محل اهتمام البحث الحالي، فإنه يمكن توضيحها في النقطة التالية.

ثالثاً: فعالية المراجعة المشتركة كمحدد لفترة إبطاء التقارير المالية في ظل مُشاركة كبرى مكاتب المراجعة:

وفقاً لما هو راسخ في نتائج العديد من الأدبيات، فإن المراجعة المشتركة تدعم استقلالية المراجع وتزيد من ثقة المستخدمين في التقارير المالية (Haapamaki et al., 2012)؛ كما أنها تقلل من إدارة الأرباح (Mandour et al., 2018)، بل وترتبط بعلاقة طردية مع أسعار الأسهم وفقاً لدراسة (متولي، ٢٠١٣)، كما تناولت العديد من الدراسات أثرها على فترة إبطاء التقارير المالية حيث توصلت دراسة (الوكيل، ٢٠٢٠) لوجود علاقة عكسية بين المراجعة المشتركة وتأخر نشر التقارير المالية، كما توصلت دراسة (Ezat, 2015) لوجود علاقة سالبة بين بعض المتغيرات كألعاب المراجعة والمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والملكية الإدارية والملكية الحكومية مع فترة إبطاء تقرير المراجعة، وفي ذات الصدد توصلت دراسة (Alfraih, 2016) لذات النتيجة حيث توجد علاقة عكسية بين بعض اليات حوكمة الشركات كحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس والمراجعة المشتركة مع فترة الإبطاء، وعلى عكس ما سبق أشارت دراسة (Afify, 2009) إلى أن نوع المراجع لا يؤثر على فترة إبطاء تقرير المراجع.

في هذا السياق، يشير الباحثون لأمرين:

- أولهما: عدم استقرار الأدلة البحثية حول تأثير المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية.
- ثانيهما: تبدو الحاجة ملحة بوجود العمل على مراجعة طبيعة التأثير محل الاهتمام، ويُقدم البحث الحالي "مشاركة كبرى المكاتب" كمتغير مُنظَّم.

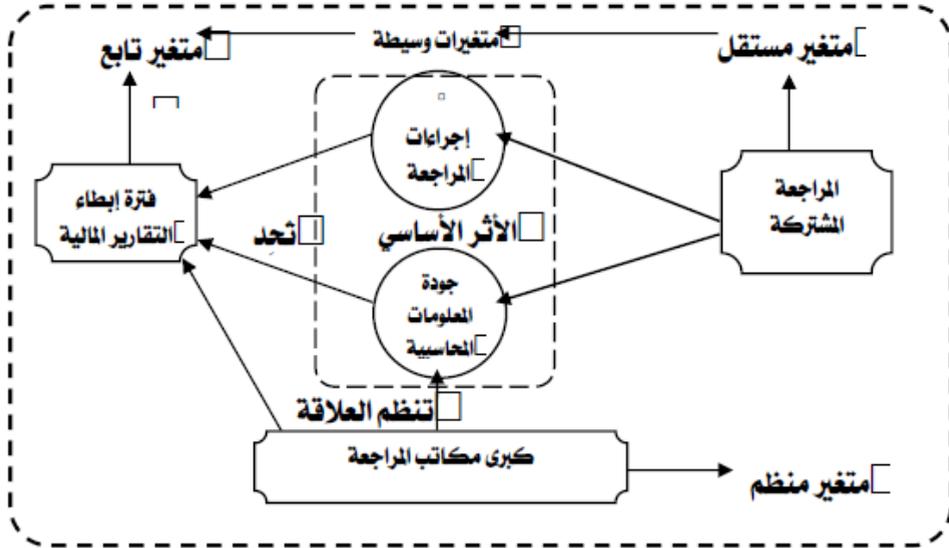
وفي ضوء الأمرين السابقين، أشارت دراسة (جبر، ٢٠١٧: Mandour et al., 2018) إلى توليفات مختلفة لفريق المراجعة المشتركة، أولها: اتمام عملية المراجعة من اثنين من مكاتب المراجعة الكبار "Big4 – Big4"؛ ثانيها: يتم من

خلال مراجعي حسابات ينتمي أحدهما فقط إلى مكاتب المراجعة الكبار – Big 4 "Non Big4"؛ آخرها: من خلال مراجعي حسابات لا ينتمي أيًا منهما إلى مكاتب المراجعة الكبار "Non Big 4 – Non Big4"؛ وهو ما أشار معه (Lobo et al., 2017) من أنه يمكن لتوليفة مكاتب المراجعة أن تكون متغيراً فعالاً في دلالة عملية المراجعة المشتركة.

وفي هذا الصدد، بحثت دراسات عدة في مدى فعالية المراجعة المشتركة حال اشراك مراجعين ذو كفاءة عالية؛ فقد أشار (Deng et al., 2014) إلى وجود اختلافات جوهرية في جودة عملية المراجعة بين كون كلا المراجعين من كبرى المكاتب "Big 4" أو أحدهما فقط من الـ Big 4؛ حيث أفضل مزيج من المراجعين هو أن يكون أحد المشتركين في المراجعة من الـ Big 4 والآخر من غيرها، حتى يتحقق التفاهم بين المشاركين، وبالتالي زيادة قدرة تفكيرهم (Paugam and Casta, 2012)؛ وقد توصلت دراسة (Marmousez, 2009) إلى انخفاض التحفظ المشروط في الشركات التي تُراجَع من قبل اثنين كليهما من الـ Big 4، وزيادته حال كون أحدهما فقط من الـ Big 4.

وإمبيريقياً، توصلت دراسة (Al-Hadi et al., 2017) إلى أن علاقة المراجعة المشتركة بتكلفة الدين تكون أكثر معنوية عند مشاركة كبرى المكاتب، وهو ما يتفق مع دراسة (سمعان، أحمد، ٢٠١٩) والتي تمت في البيئة المصرية؛ كما توصلت دراسة (Francis et al., 2009) إلى أن الشركات التي تُراجَع بواسطة اثنين من المراجعين الكبار تقل فيها الاستحقاقات غير العادية، وتزيد فيها جودة الأرباح.

في هذا الصدد، يعبر الباحثون عن تفاعل كبرى مكاتب المراجعة على علاقة المراجعة المشتركة بفترة الإبطاء بالشكل التالي:



شكل (٢): كبرى مكاتب المراجعة وتأثير المراجعة المشتركة.....المصدر: الباحثون

فهل - إمبريقياً - تتحقق صحة التأصيل النظري السابق والقائل "بتأثير مشاركة كبرى المكاتب - الـ Big 4 كمقياس إجرائي للاختبار في البحث الحالي - في التأثير على علاقة المراجعة المشتركة بفترة الإبطاء في سوق الأوراق المالية المصرية؟.. هو ما سيُخضعه الباحثون للاختبار في القسم التالي.

القسم الثاني

الدراسة الإمبريقية

أولاً: منهجية البحث:

١ - الدراسات السابقة واشتقاق الفرضيات:

• دراسات سابقة للعلاقة الأساسية:

يمكن للباحثين عرض بعض الدراسات السابقة للعلاقة الأساسية في الجدول التالي:

جدول (٣): دراسات سابقة

الدورية	Ezatz, 2015	اسم الباحث
JRL of the Faculty of Commerce for Scientific Research	The impact of audit-related factors on audit report lag for the Egyptian listed non-financial companies	عنوان الدراسة
	هدفت تلك الدراسة لاختبار تأثير مجموعة من العوامل الخاصة بالمراجعة مثل تخصص المراجع، واتعاب المراجعة، والمراجعة المشتركة على فترة إبطاء تقرير المراجع.	هدف الدراسة
	اعتمدت الدراسة في اختبار تلك العلاقة على نموذج الانحدار المتعدد، بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المساهمة المصرية في الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣، وتم قياس تأخر تقرير المراجع بالفترة بين نهاية السنة المالية وتاريخ صدور تقرير المراجعة.	منهجية الدراسة
	توصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين كلاً من حجم الشركة والرافعة المالية مع تأخر تقرير المراجع، بينما كانت العلاقة سلبية بين اتعاب المراجعة وتخصص المراجع والمراجعة المشتركة مع تأخر تقرير المراجع.	النتائج
الدورية	Alfraih, 2016	اسم الباحث
Journal of financial regulation and compliance	Corporate governance mechanisms and audit delay in a joint audit regulation”	عنوان الدراسة
	استهدفت تلك الدراسة اختبار العلاقة بين مجموعة من اليات الحوكمة وهي المراجعة المشتركة، حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، والملكية المؤسسية والملكية الحكومية مع تأخر تقرير المراجعة.	هدف الدراسة
	اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة، بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي، وقد تم قياس تأخر تقرير المراجع بالفترة ما بين نهاية السنة المالية وتاريخ تقرير المراجع.	منهجية الدراسة
	تتراوح حالات تأخير تقرير المراجعة من ٧ إلى ١٥٩ يوم، كما أبرزت النتائج وجود علاقة عكسية بين بعض اليات حوكمة الشركات كحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس والمراجعة المشتركة مع فترة الإبطاء، كما أن تأخر تقرير المراجعة كان ينخفض في ظل المراجعة من قبل المكاتب الأربعة الكبرى.	النتائج
الدورية	Lai, 2019	اسم الباحث
Journal of International Accounting, Auditing and Taxation	Audit report lag, audit fees, and audit quality following an audit firm merger: Evidence from Hong Kong	عنوان الدراسة
	هدفت تلك الدراسة لاختبار ما إذا كان للمراجعة المشتركة دور في تقليل تأخر تقرير المراجعة، وكذلك تأثير المراجعة المشتركة على اتعاب المراجعة.	هدف الدراسة
	اختبرت الدراسة تأثير المراجعة المشتركة على تأخر تقرير المراجع وكذلك على اتعاب المراجعة وذلك من خلال التطبيق على عينة من الشركات في هونج كونج، واستخدمت عدد مكاتب المراجعة المندمجة معاً في مراجعة الشركات كقياس للمراجعة المشتركة، وكذلك عدد الأيام ما بين نهاية السنة المالية وإعداد تقرير المراجع كقياس لتأخر تقرير المراجع	منهجية الدراسة

	أشارت نتائج الدراسة إلى أن عملاء المراجعة المشتركة لديهم وقت أقل للحصول على تقرير المراجعة، وكذلك أشارت النتائج إلى أن المراجعة المشتركة لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع اعباء وتكاليف المراجعة، وكذلك أشارت الدراسة إلى أن أشرتك أكثر من مكتب في مراجعة شركة ما لم يظهر له أي آثار سلبية.	النتائج
الدورية	الوكيل، ٢٠٢٠	أسم الباحث
الفكر الحسابي	أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية: دراسة تطبيقية	عنوان الدراسة
	تمثل هدف تلك الدراسة في اختبار أثر المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في البيئة المصرية	هدف الدراسة
	لاختبار العلاقة بين متغيري الدراسة تم الاعتماد على دراسة ميدانية للتعرف على آراء عينة من مراقبي الحسابات وأعضاء لجنة المراجعة والمستثمرين، كما تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المصرية المقيدة بمؤشر EGX 100 خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨.	منهجية الدراسة
	توصلت الدراسة الميدانية لنتيجة مفادها أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يحقق العديد من الآثار الإيجابية، وأن من أهم سلبيات تطبيقها هو عدم وجود معيار للمراجعة المشتركة، كما أنه يفضل تطبيقها من خلال المزيج (Big4-Non Big4)، أما الدراسة التطبيقية توصلت لنتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين تطبيق المراجعة المشتركة وتأخر تقرير المراجعة.	النتائج

• دراسات سابقة للعلاقة التفاعلية:

بشكل عام ولتأصيل فرضيات البحث، استخدمت العديد من الدراسات كبرى مكاتب المراجعة كمتغير منظم في تأثيرات المراجعة المشتركة، ففي البيئة المصرية اختبرت دراسة (سمعان، أحمد، ٢٠١٩) تأثير كبرى مكاتب المراجعة على علاقة المراجعة المشتركة باشتراطات الائتمان المصرفي على ٤١ شركة مصرية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، ومع استخدام نماذج الانحدار الملائمة "التجميعي Pooled Regression Model، التأثيرات العشوائية Random Effect Model، واللوجستي Logistic Regressions"، توصل الباحثان إلى تأثير المراجعة المشتركة شريطة أن يكون أحد شركائها من كبرى المكاتب "الـ Big 4" على أسعار الفائدة وحجم الدين كاشتراطين لمنح الائتمان المصرفي، وعدم دلالة تأثيرها - المراجعة المشتركة في ظل الـ Big 4 - على الضمانات وأجل استحقاق الدين كاشتراطين آخرين لمنح الائتمان المصرفي؛ وهو ما يتفق مع اتجاه دراسة (Al-Hadi et al., 2017).

وفي سياق اختبار كبرى المكاتب كمتغير منظم أيضًا، توصلت دراسات (Audoussset-Coulier, 2015; Deng et al., 2014) إلى أن مشاركة مكاتب كبرى مكاتب المراجعة يقلل من رسوم خدمات المراجعة مقارنة باشتراك مكتب واحد فحسب؛ كما توصلت دراسة (Bedard et al. 2012; Francis et al., 2009) عند اختبارها لتأثير كبرى المكاتب - تحديداً: اشتراك مكاتب من الأربعة الكبار مقارنة باشتراك مكتب واحد فقط من الأربعة الكبار - على مستوى جودة الأرباح، إلى أن الشركات التي تُراجع بواسطة اثنين من المراجعين الكبار تزيد فيها جودة أرباح أعلى عن النوع الآخر.

• تقييم الدراسات السابقة:

في ضوء نتائج الدراسات السابقة، يخلص الباحثون لما يلي:

- ندرة اهتمام الدراسات السابقة العربية بوجه عام والمصرية بوجه خاص بالتساؤلات البحثية الحالية، حيث:
- تناولت أغلب الدراسات علاقة المراجعة المشتركة بالعديد من المتغيرات الأخرى كجودة الأرباح المحاسبية وجودة المراجعة، بينما تناول القليل منها علاقتها بفترة إبطاء التقارير المالية.
- ركزت الدراسات السابقة على أحد مكونات فترة الإبطاء الكلية، وهي فترة إبطاء المراجعة دون فترة إبطاء النشر والفترة الكلية، وهو ما يعمل البحث الحالي على توسعته باستخدامه لفترة النشر والفترة الكلية.
- لم يتوصل الباحثون لأي دراسة عربية انتهجت ذات النهج، باستثناء دراسة (الوكيل، ٢٠٢٠)، والتي تناولت ذات العلاقة من خلال نموذج انحدار متعدد على عينة من الشركات خلال فترة زمنية ٢٠١٥ - ٢٠١٨، بعدد ٤٥ شركة، ليكون عدد المشاهدات ١٨٠ مشاهدة، وهو ما يمثل أحد المهددات الأساسية لصدق تعميم تلك النتائج؛ ليعني الأمر اختلاف البحث الحالي عنه في استخدام

نموذج الانحدار التفاعلي - كأحد النماذج الملائمة في هذا الصدد - لفترة زمنية أوسع.

○ عدم استقرار الدراسات السابقة حول فعالية تأثير المراجعة المشتركة على العديد من المتغيرات الأخرى، الأمر الذي يجعل هذا التأثير مرهون بعوامل أخرى قد تكون مُنظمة له، وهو ما يعمل البحث الحالي على استكشافه في التأثير على العلاقة محل الاهتمام.

○ في ضوء النقطة السابقة يُقدم البحث الحالي (حجم مكاتب المراجعة "الـ Big 4" تحديداً) كمتغير مُنظم ومُفسر للتعارض في الدراسات السابقة، ولعل هذا ما يميزه عن باقي الدراسات.

وفي ضوء التقييم السابق، يمكن للباحثين تأصيل فرضيات البحث كما يلي:

● اشتقاق الفرضية الأولى:

لم تُرصد محاولات كثيرة للباحثين في اختبار العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية، وبعرض تلك المحاولات التي تم التوصل إليها، يتضح أن دراسة (Alfraih, 2016) والتي تمت على عينة من الشركات الكويتية، قد توصلت لعلاقة عكسية بين بعض اليات حوكمة الشركات كحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس والمراجعة المشتركة مع فترة الإبطاء، وفي البيئة المصرية توصلت دراسة (الوكيل، ٢٠٢٠) لوجود علاقة عكسية بين المراجعة المشتركة وتأخر نشر التقارير المالية، كما توصلت دراسة (Ezat, 2015) لوجود علاقة سالبة بين بعض المتغيرات كأتعاب المراجعة والمراجعة المشتركة والتخصص الصناعي للمراجع والملكية الإدارية والملكية الحكومية مع فترة إبطاء تقرير المراجعة، وفي هونج كونج توصلت دراسة (Lai, 2019) لوجود تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة على تأخر تقرير المراجع، وعدم وجود تأثير لها على أتعاب المراجعة، ولأن العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية لم تلقى الاهتمام الكافي من الدراسات بوجه عام وفي البيئة المصرية بوجه خاص، لذلك

فيسعى الباحثون لاختبار أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية كهدف أول للبحث الحالي. وفي هذا السياق، يمكن صياغة الفرضية الأولى للبحث بفرعياتها كما يلي:

رئيسية	ف١: " يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصرية".
فرعية	ف١/١: " يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء نشر التقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصرية ". ف١/٢: " يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على فترة إبطاء المراجعة للتقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصرية ". ف١/٣: "يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على فترة الإبطاء الكلية في سوق الأوراق المالية المصرية".

• اشتقاق الفرضية الثانية:

لم يتوقف هدف الدراسة الحالية على اختبار الفرضية السابقة فحسب، ولكنه امتد ليشمل مدى تأثير كبرى مكاتب المراجعة على العلاقة بين المتغيرين، وذلك وصولاً للمزيج الأفضل لفريق المراجعة المشتركة من بين البدائل الثلاث السابق عرضها التنظيمي لكبرى مكاتب المراجعة الذي برهنت عليه أغلب الدراسات السابقة، كدراسة (Audoussset-Coulier, 2014) والتي توصلت إلى أن تعيين اثنين من كبار المراجعين كمراجعين مشتركين لا يتطلب دفع أتعاب أكبر مقارنة باختيار مراجع واحد من المراجعين الكبار وآخر من المكاتب الأصغر، وبالتالي فاختيار اثنين من المراجعين الكبار يعد اختياراً رشيداً بالنسبة للشركات وهو ما يوضح مدى تأثير مشاركة كبرى مكاتب المراجعة على العلاقة بين المراجعة المشتركة وأتعاب المراجعة، وهو ما يبرز الدور التنظيمي لكبرى مكاتب المراجعة، وفي البيئة المصرية

كانت دراسة (سمعان وأحمد، ٢٠١٩) حيث برهنت الدراسة على دلالة تأثير المراجعة المشتركة مع كون أحد أعضائها من كبرى مكاتب المراجعة في تفعيل خاصيتي تكلفة الدين وحجم كاشتراطين لمنح الائتمان المصرفي في سوق الأوراق المالية المصرية، إلى الدرجة التي يمكن القول فيها بأن تأثير المراجعة المشتركة على تكلفة وحجم الدين مرهون بتشكيلة فريق المراجعة المشتركة، وهو ما يوضح أيضا إمكانية التفاعل بين مكاتب المراجعة الكبرى والمراجعة المشتركة في التأثيرات المختلفة، وفي هذا البحث يسعى الباحثون لاختبار الدور التنظيمي لكبرى مكاتب المراجعة في العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية. وفي هذا السياق، يمكن صياغة الفرضية الثانية للبحث بفرعياتها كما يلي:

<p>ف٢: "يوجد تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة على العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية" في سوق الأوراق المالية المصرية.</p>	<p>رئيسية</p>
<p>ف١/٢: "يوجد تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة على العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء النشر في سوق الأوراق المالية المصرية" ف٢/٢: "يوجد تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة على العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة إبطاء المراجعة في سوق الأوراق المالية المصرية". ف٣/٢: "يوجد تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة على العلاقة بين المراجعة المشتركة وفترة الإبطاء الكلية في سوق الأوراق المالية المصرية".</p>	<p>ثانوية</p>

٢ - النماذج المبدئية للبحث:

يوضح الجدول التالي النماذج المختلفة للبحث:

جدول (٤) نماذج البحث

النوع	صيغة النماذج	النموذج
اختار تقاطع و	$TRL_{it} = \beta_0 + \beta_1 JA_{it} + \beta_2 AS_{it} + \beta_3 JA_{it} * AS_{it} + \beta_4 Size_{it} + \beta_5 Lev_{it} + \beta_6 Roa_{it} + e_1$	نموذج رئيسي
	$DRL_{it} = \beta_0 + \beta_1 JA_{it} + \beta_2 AS_{it} + \beta_3 JA_{it} * AS_{it} + \beta_4 Size_{it} + \beta_5 Lev_{it} + \beta_6 Roa_{it} + e_1$	فترة إبطاء النشر
	$ARL_{it} = \beta_0 + \beta_1 JA_{it} + \beta_2 AS_{it} + \beta_3 JA_{it} * AS_{it} + \beta_4 Size_{it} + \beta_5 Lev_{it} + \beta_6 Roa_{it} + e_1$	فترة إبطاء المراجعة
<p>في ضوء تلك النماذج، يمكن التوصل إلى ما إذا كانت حجم مكاتب المراجعة تعتبر عاملاً فعالاً في علاقة المراجعة المشتركة بفترة الإبطاء؛ ففي حالة معنوية المعامل (β_3)، فإن ذلك يجعل من معنوية المتغيرين الأساسيين - تحديداً المراجعة المشتركة وحجم المكتب - أمراً غير هام، ولا معنى لتفسيرهما نهائياً؛ أما في حالة عدم معنوية ذات المعامل، فإن الأمر يتطلب ضرورة تفسير معنوية المتغيرين الأساسيين من عدمه، كما سيتضح بالتحليلات الإحصائية.</p>		
التعريف بمتغيرات النماذج		
المتغير	التعريف	الرمز
تابع رئيسي	فترة الإبطاء الكلية للشركة (i) في الفترة (t).	TRL_{it}
تابعة فرعية	فترة إبطاء النشر للشركة (i) في الفترة (t).	DRL_{it}
	فترة إبطاء المراجعة للشركة (i) في الفترة (t).	ARL_{it}
مستقل	المراجعة المشتركة للشركة I في الفترة T	JA_{it}
منظم	حجم مكتب المراجعة للشركة I في الفترة T	AS_{it}
تفاعلي	تفاعل المراجعة المشتركة مع Big4 للشركة I في الفترة T	$JA_{it} * AS_{it}$
متعلق	حجم الشركة للشركة I في الفترة T	$Size_{it}$
	الرافعة المالية للشركة I في الفترة T	Lev_{it}
	معدل العائد على الأصول للشركة I في الفترة T	Roa_{it}
β_0 : ثابت الانحدار؛ $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات الارتباط		
		ε_1 الخطأ العشوائي (البواقي)

أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية ...

د/ السيد جمال & د/ شيما فكري & د/ فاطمة محمود

٣: متغيرات الدراسة والتعريف الإجرائي لها:

يتضح التعريف الإجرائي للمتغيرات من الجدول التالي:

جدول (٥): التعريف الاجرائي لمتغيرات الدراسة

المتغير	التعريف الإجرائي	دراسات استخدمت المقياس
المتغير المستقل		
المراجعة المشتركة	عدد المكاتب المشتركة في مراجعة الشركة	سمعان وأحمد، ٢٠١٩
المتغير التابع		
فترة الإبطاء الكلية	تقاس بعدد الأيام ما بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ نشر التقرير المالي وتنقسم الى فترتين	غريب، ٢٠١٩
	<ul style="list-style-type: none"> • فترة إبطاء المراجعة وتقاس بعدد الأيام بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع 	<ul style="list-style-type: none"> • فترة إبطاء النشر وتقاس بعدد الأيام بين توقيع المراجع وتاريخ نشر التقرير المالي
المتغير المنظم		
كبرى مكاتب المراجعة	Big4	سمعان وأحمد، ٢٠١٩ محمود، ٢٠١٨
المتغيرات الضابطة		
حجم الشركة (Size)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام	Nouraldeen et al., 2021 القرزاز، ٢٠٢١
الرافعة المالية (Lev)	إجمالي التزامات الشركة/ إجمالي الأصول في نهاية العام	الوكيل، ٢٠٢٠
معدل العائد على الأصول (ROA)	[صافي الربح بعد الضرائب + الفائدة (١ - ض)] / متوسط إجمالي الأصول	

• مبررات إضافة المتغيرات الضابطة :

○ حجم الشركة:

أشارت دراسة (Basuony et al., 2016) إلى أن الشركات كبيرة الحجم تنشر تقاريرها في فترة أقصر من الشركات الأصغر في الحجم، حيث إن الشركات كبيرة الحجم لديها الموارد الكافية ولديها عدد أكبر من المحاسبين والمراجعين الداخليين، كما أن زيادة حجم الشركة يزيد من حجم المتعاملين سواء مستثمرين أو مقرضين أو محللين ماليين، وهذا يمثل ضغط أكثر ورقابة أقوى على الشركة لنشر تقاريرها بشكل أسرع، وفي البيئة المصرية كانت دراسة (سليم، ٢٠١٩) قد توصلت لوجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية، في حين توصلت دراسة (غريب، ٢٠١٩) لعدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وفترة إبطاء التقارير المالية.

○ الرافعة المالية:

أشارت دراسة (Conover et al., 2008) لوجود تأثير للرافعة المالية على توقيت نشر التقارير المالية، حيث الشركات ذات المديونة المرتفعة تحتاج لوقت أطول لمراجعة كافة الجوانب المتعلقة بالمديونية، وبالتالي تأخر نشر التقارير المالية، وهو ما أيدته دراسة (Nouraldeen et al., 2021)، في حين توصلت دراسة (Al-Ajmi, 2008) لنتيجة مغايرة حيث ارتفاع المديونية يدفع الشركة لنشر تقاريرها المالية في وقت أسرع نتيجة لتزايد الضغوط من جانب المقرضين وحملة السندات.

○ معدل العائد على الأصول:

حيث الشركات ذات الأداء المالي الجيد تسعى لنشر تقاريرها المالية بشكل أسرع من الشركات ذات الأداء المالي المنخفض (That, 2015)، وهو ما يتفق مع دراسة (Habib et al., 2018) والتي توصلت لوجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة وتأخر تقرير الراجع، وفي البيئة المصرية توصلت دراسة

(الوكيل، ٢٠٢٠) لعدم وجود علاقة بين معدل العائد على الأصول وتوقيت إصدار تقرير المراجع.

٤ - مجتمع وعينة وفترة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، حيث تم اختيار عينة ميسرة من ٦٠ شركة ممثلة لهذا المجتمع من الشركات المصرية، موزعة على قطاعات مختلفة، مع استثناء قطاعي البنوك والخدمات المالية لطبيعة أنشطتهما وتقاريرهما الخاصة، وذلك في الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٢٠، ليصبح عدد مشاهدات الاختبار ٩٦٠ مشاهدة .

٥ - مصادر جمع البيانات:

- اعتمد الباحثون على المصادر التالية في حصوله على البيانات المطلوبة:
- الموقع الإلكتروني للبورصة "www.egx.com.eg"؛ وموقع مباشر "www.mubasher.Inf.com"، للحصول على بعض التقارير المالية.
 - شركة مصر لنشر المعلومات من أجل الحصول على بعض محاضر اجتماع الجمعية العمومية لبعض الشركات غير المتوفرة على الموقع الإلكتروني.
- ثانياً: النتائج الإحصائية لاختبار فرضيات البحث:

في ضوء استخدام البرامج الإحصائية (E-VIEWS, V.9; STATA, V. 14) و (SPSS, V.16) يعرض الباحثون مجموعة من الإحصاءات الوصفية والتحليلية للمتغيرات محل اهتمام البحث الحالي، كما هو موضح في النقاط التالية:

أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية ...

د/ السيد جمال & د/ شيما فكري & د/ فاطمه محمود

أ- الإحصاءات الوصفية:

جدول (٦) إحصاءات وصفية

مقاييس إحصائية		مقاييس نزعة مركزية		مقاييس تشتت			شكل توزيع	
متغيرات الدراسة	المتوسط	المتوال	خطأ معياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المدى			معامل التفرطح
					أعلى	أدنى	القيمة	معامل الالتواء
المتغيرات التابعة								
ARL	71.44	73	2.033	25.478	219	9	210	0.385
DRL	1.65	1	.167	2.105	19	0	19	0.384
TRL	72.28	71	2.182	27.433	219	12	207	0.384
المتغيرات الضابطة								
Size	19.977278	18.696	.069416	1.7916241	25.1663	14.9619	10.2044	0.155
Lev	.415383	.6807	.0109253	.3437567	8.0749	.0029	8.0719	0.155
ROA	.060055	0.000	.0037294	.1173443	1.0032	-1.2494	2.2526	0.155
المتغيرات الوهمية								
التصنيف		المتغير المنظم		المتغير المستقل		المتغير التقاطعي		
		Big4		JA		JA* Big4		
		النسبة	عدد المشاهدات	النسبة	عدد المشاهدات	النسبة	عدد المشاهدات	
0		65.3%	646	27.3	270	73.4%	727	
1		34.6%	343	72.7	720	26.6	263	
التصنيف بالمتغيرات								
ARL	فترة إبطاء المراجعة	TRL	فترة الإبطاء الكلية	Lev	الرافعة المالية			
DRL	فترة إبطاء النشر	Size	حجم الشركة	ROA	العائد على الأصول			

المصدر: الباحثون استنادًا إلى برنامج SPSS, V. 16

وبتمحيص النظر في الجدول السابق، يُلاحظ ما يلي:

- تُدني الأخطاء المعيارية لمتوسطات فترات الإبطاء، وبالتالي تدني انحراف متوسطات العينات عن متوسط مجتمعها، لِيُدلَّ على دقة الوسط الحسابي كتقدير لوسط المجتمع.
- تُدني الانحراف المعياري – أحد مقاييس التشتت لقياس التبعثر الإحصائي – لفترات الإبطاء الثلاث، لِيُدلَّ على عدم وجود تشتت كبير بين قيم مشاهدات الاختبار.

- اقتراب معامل الالتواء - أحد مقاييس الحكم على مدى تماثل التوزيع - للمتغيرات التابعة من الصفر، لِيُدَلَّ على تماثل توزيعها إلى حد كبير؛ واقتراب معامل التقرب - مقدار التغير في قمة المنحنى مقارنة بقمة منحنى التوزيع الطبيعي - من قيمة ٣ لِيُدَلَّ على اعتدالية توزيعها.
- متوسط فترة إبطاء تقرير المراجعة لشركات العينة يبلغ ٧١ يوماً تقريباً، ومتوسط فترة نشر التقارير يبلغ يوماً واحداً، ومتوسط الفترة الكلية يبلغ ٧٢ يوماً تقريباً؛ كما بلغت قيمة المنوال ٧١ يوماً، لتعني أن أكثر شركات العينة تنشر تقاريرها المالية في أقل من ثلاثة شهور.
- تبلغ نسبة مراجعة شركات العينة من قِبَل أكثر من مكتب مراجعة ٧٢,٧%، لِيُعْطَى انطباعاً عن اهتمام شركات العينة بالمراجعة المشتركة؛ وهو ما يُفسره الباحثون باقتناع السوق المصرية بأهمية المراجعة المشتركة في تحقيق النفع للتقارير المالية.
- انخفاض متوسط مراجعة كبرى المكاتب "تحديداً الـ Big 4 كمقياس إجرائي في هذا البحث" لمشاهدات عينة البحث، حيث يتم مراجعة ٦٥,٣% من شركات العينة من خارج تلك المكاتب؛ ويفسر الباحثون ارتفاع تلك النسبة بتفسيرين، أولهما: احتمالية ارتفاع أتعاب المراجعة لتلك المكاتب، ثانيهما: احتمالية عزوف الشركات المصرية عن التعاقد مع مثل تلك المكاتب لصعوبة ممارسة الضغوطات عليها في تحقيق العديد من المطالب الذاتية.

ب- مصفوفة الارتباطات الثنائية:

توضح مصفوفات الارتباط Correlation Matrix التالية معاملات بيرسون للارتباط الثنائية بين جميع متغيرات البحث، مع مستوى معنوياتها لعينة البحث، كما يلي:

جدول (٧) مصفوفة الارتباط

		Correlations								
		ARL	DRL	TRL	JA	BIG	BIG*JA	SIZE	LEV	ROA
ARL	Pearson Correlation	1								
	Sig. (2-tailed)									
DRL	Pearson Correlation	.153	1							
	Sig. (2-tailed)	.056								
TRL	Pearson Correlation	.751**	.118	1						
	Sig. (2-tailed)	.000	.141							
JA	Pearson Correlation	-.008	-.075	.119	1					
	Sig. (2-tailed)	.921	.351	.135						
BIG	Pearson Correlation	.212*	.242*	.232*	.065	1				
	Sig. (2-tailed)	.008	.002	.003	.041					
BIG*JA	Pearson Correlation	.195	.169	.208*	.368	.826	1			
	Sig. (2-tailed)	.014	.034	.009	.000	.000				
SIZE	Pearson Correlation	.259*	.198*	.183	-.113	.398	.280*	1		
	Sig. (2-tailed)	.001	.013	.021	.000	.000	.000			
LEV	Pearson Correlation	.212*	-.097	.239*	.042	.138*	.074	.030	1	
	Sig. (2-tailed)	.008	.224	.002	.189	.000	.019	.348		
ROA	Pearson Correlation	-.333**	-.191	-.285**	-.055	-.043	-.061	-.070	-.274*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.016	.000	.086	.178	.055	.027	.000	

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

باستقراء المصفوفة السابقة، رصد الباحثون وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير التفاعل "JA*Big₄" كمتغير مفسر، وفترة إبطاء المراجعة والنشر كمتغيرين تابعين عند مستوى معنوية ٥٠٪، وكذلك مع الفترة الكلية كمتغير تابع عند مستوى معنوية ١٠٪، حيث كانت قيمة ودلالة الارتباطات (r_{JA*Big_4}) $ARL = 0.195$; $P-Value = 0.014$; r_{JA*Big_4} , $DRL = 0.169$; $P-Value = 0.034$; r_{JA*Big_4} , $TRL = 0.208$; $P-Value = 0.009$ ؛ الأمر الذي يعطي مؤشراً بتأثير معنوي للمراجعة المشتركة "JA" في ظل مشاركة كبرى مكاتب المراجعة "Big4" على فترة الإبطاء بشكل عام وإن كان الارتباط يتسم بالضعف في المتغيرات الثلاث التابعة؛ حيث انخفضا عن ٥٠٪؛ وهو ما يعني احتمالية

عدم أهمية تفسير المتغيرين المنفصلين - تحديداً: المراجعة المشتركة ومشاركة كبرى المكاتب - في تأثيرهما على فترة الإبطاء؛ ولعل عدم معنوية الارتباط (ضعفه) بين "JA" كمتغير مستقل وفترات الإبطاء الثلاث كمتغيرات تابعة هو ما قد يوحي باحتمالية توقف تأثير لمراجعة المشتركة في البحث الحالي على متغيرات أخرى، كما سيتم تحليله في نتائج الانحدار.

كما يُلاحظ دلالة أغلب المتغيرات الضابطة مع المتغيرات التابعة، ليبرر ذلك إدراج تلك المتغيرات كمتغيرات ضابطة في نموذج البحث؛ مع ملاحظة وجود تباين في معدلات الارتباطات بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض خلال فترات البحث المختلفة، ليصعب معها الحكم على وجود مستويات مرتفعة من الازدواج الخطي "Multicollinearity" من عدمه، وهو ما سيتم التأكد منه بحساب معامل تضخيم البيانات في الجزء الخاص بالإحصاءات التحليلية؛ حيث تم رصد أقوى ارتباط في المصفوفة السابقة كان بين "TRL" و "ARL"، حيث بلغ معاملته من ٠,٧٥١ بما يوحي باحتمالية وجود مستويات مرتفعة من التعدد الخطي "Multicollinearity"، وهو ما سيتم توضيحه وعلاجه في اختبارات الانحدار في النقطة التالية.

في ضوء ما سبق تجدر الإشارة إلى وجود مؤشرات مبدئية بتأثير المراجعة المشتركة في ظل مشاركة كبرى مكاتب المراجعة على فترات الإبطاء، وهو ما سيتعرض إليه الباحثون في الجزء التحليلي التالي.

ج- الإحصاءات التحليلية:

بعد عرض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات محل القياس، يمكن إجراء اختبارات فرضيات البحث من خلال بعض الإحصاءات التحليلية، حيث تم استخدام أسلوب الانحدار التفاعلي، وتقدير معلمته بالطرق الإحصائية الملائمة.

وقبل عرض نتائج الانحدار، فإنه يمكن التحقق أولاً من مدى كفاية بيانات الدراسة لإجراء التحليلات اللازمة، بالإضافة إلى التحقق من بعض الضوابط لضمان سلامة النتائج الإحصائية، وعدم تعرضها لمشاكل القياس، كما هو موضح أدناه:

● اختبار مدى كفاية البيانات:

حيث تم اختبار مدى كفاية البيانات باستخدام اختباري "*KMO and Bartlett's Test*" للتأكد من مدى كفاية عدد مشاهدات كل نموذج، وإجراء الاختبارات الإحصائية عليها؛ حيث تبين أن " $KMO > 0.5$ "، باستثناء نموذج فترة إبطاء المراجعة والتي سجلت فيها قيمة الاختبار 0,494، وهي تقترب كثيراً من المدى المسموح به، كما أن دلالة القيمة الاحتمالية لاختبار "*Bartlett's Test of Sphericity*" كما هو موضح بجدول (٨)، يعدّ دليلاً على كفاية المشاهدات لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة عليها.

جدول (٨) *KMO and Bartlett's Test*

النموذج الاختبار		إبطاء المراجعة	إبطاء النشر	الكلية
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.494	.502	.500
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	487.351	490.827	487.953
	df	21	21	21
	Sig.	.000	.000	.000

المصدر: برنامج SPSS, V. 16.

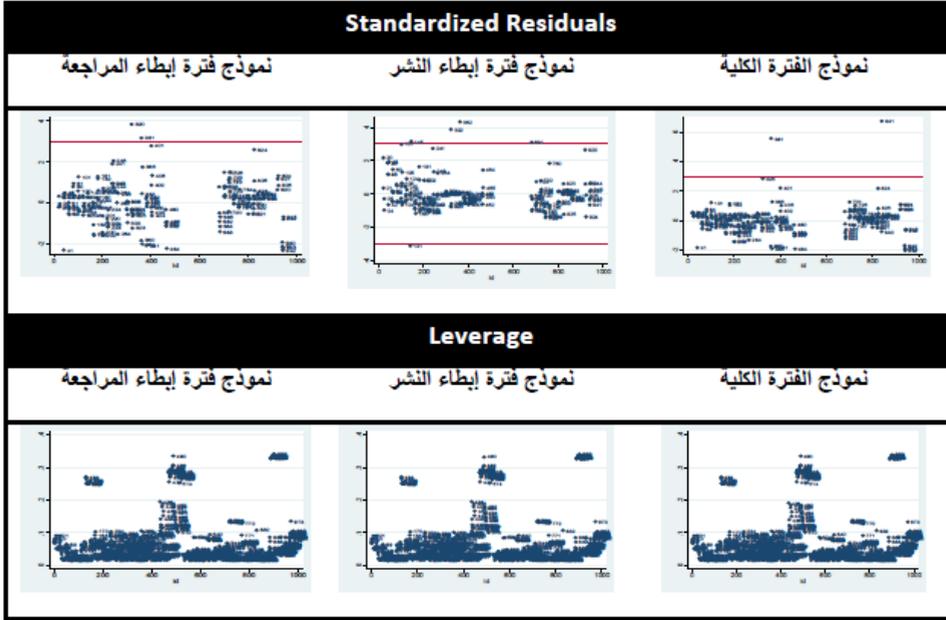
● تشخيص القيم المتطرفة:

تحقق الباحثون من مدى تأثر نماذج البحث بأثر القيم المتطرفة، من خلال مقياسي "*Standardized Residuals, Leverage*"، والتي اتضح من خلالهما وجود العديد من القيم المتطرفة كما هو موضح أدناه بأشكال رقم (٣)؛ وهو ما اتبع

أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية ...

د/ السيد جمال & د/ شيما فكري & د/ فاطمه محمود

مع الباحثون اسلوب "Winsorizing" لعلاج تأثير ذلك على النتائج الإحصائية من خلال تحويل تلك المشاهدات لقيم مقبولة.



شكل (٣) تشخيص القيم المتطرفة...المصدر: نتائج برنامج Stata

أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية ...

د/ السيد جمال & د/ شيماة فكري & د/ فاطمه محمود

• اختبار مشاكل القياس:

جدول (٩) اختبارات التحقق من مشاكل القياس

المتغيرات		نوع المتغيرات المفسرة					
		المشكلة	مستقل	منظم	تفاعلي	ضابطة	
نوع المشكلة	الرمز	JA	Big4	JA* Big4	FS	Lev	RoA
خطي ازدواج	VIF	1.56	9.08	9.52	1.24	1.16	1.23
	Tolerance	0.639915	0.110132	0.1050420	0.808372	0.861796	0.813393
النموذج		النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
ارتباط ذاتي	Wooldridge Test	F-Value	4.758		0.063		3.363
		Prob.	0.0396		0.8046		0.0797
الخطأ اعدادية	Shapiro-Wilk W test	Value	5.692		8.263		7.292
		Sig	0.000		0.000		0.000
ثبات التباين	Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test	chi ² Value	25.40		36.39		14.18
		Sig	0.2303		0.000		0.0002
	White's Test	chi ²	25.40		37.34		11.93
		Prob.	0.2303		0.0154		0.9414

المصدر الباحثون: استناداً إلى برنامجي "SPSS V.16; E-views V.9"

في ضوء الجدول السابق يمكن مناقشة بعض مشاكل القياس وطرق علاجها كما يلي:

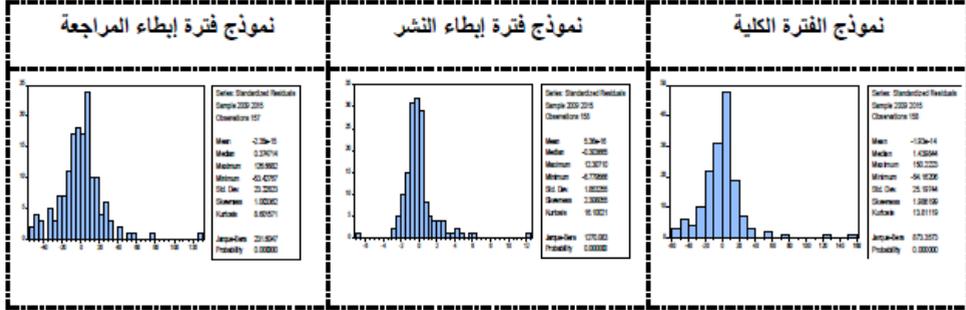
- تم التحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المفسرة، والتي تعني وجود ارتباط خطي بين بعض أو كل المتغيرات المفسرة، الأمر الذي يصعب معه تقدير الأثر النسبي للمتغيرات المستقلة؛ وذلك من خلال استخدام معامل تضخيم

التباين " $VIF^{(1)}$ " (معكوس معدل السماح (Tolerance)، وهو مقياس لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل - فقد ينتج عن هذه المشكلة ارتفاع تباين معالم النموذج وبالتبعية عدم معنوية المعلمة نتيجة انخفاض القيمة الإحصائية لاختبار T بالرغم من احتمال دلالة المتغير في النموذج -، ويتضح عدم معانة نماذج البحث في الفترات المختلفة من مشكلة الأزواج الخطي، وذلك في ضوء معقولية قيم " VIF "، حيث عدم تجاوز قيمها عن الحد الآمن ($VIF \leq 10$) (انظر جدول 9).

• ارتباط القيمة المُقدَّرة لحد الخطأ في بعض الفترات بسابقتها في النموذج الأول (تحديداً: نموذج فترة إبطاء المراجعة) عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني معانة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation، وذلك حسبما أشارت نتائج اختبار "*Wooldridge Test*" حيث دلالة الاختبار في الثلاثة نماذج المذكورة ($P\text{-Value}=0.039$) ($P\text{-Value} < 0.05$)؛ وهو ما استخدم معه الباحثون أسلوب *Robust Standard Error (Cluster standard Error)* لعلاج الأخطاء المعيارية من الآثار حسبما أشار (Hoechle, 2007)؛ وعدم معانة النموذجين الآخرين من تلك المشكلة، حيث ($P\text{-Value}=0.08$; $0.07 > 0.05$).

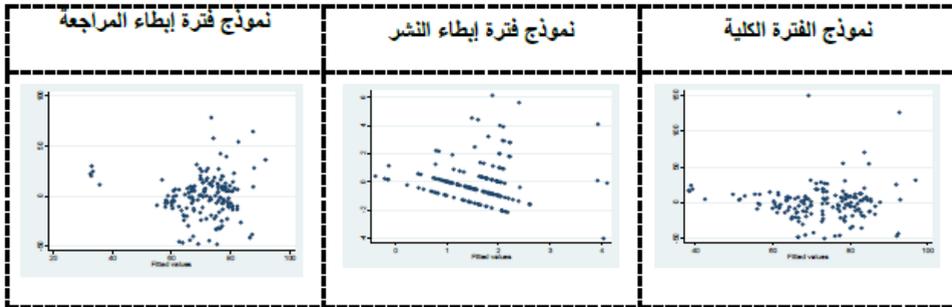
• عدم تحقق الاعتدالية لبواقي نماذج البحث؛ وهو أمر اتضح جلياً في نتائج اختبار "*Shapiro-Wilk W Test*" - من برنامج (STATA) -، وأكدته الأشكال الموضحة أدناه، ليدفع ذلك الباحثين إلى استخدام أسلوب "*Winsorizing*" لضمان سلامة التقدير من خلال تحويل القيم الشاذة إلى أقرب قيم مقبولة كما تمت الإشارة إليه من قبل.

¹ - تنخفض المشكلة إذا كانت القيمة قريبة من الواحد ($VIF \sim 1$)، وتكون المشكلة متوسطة إذا كانت القيمة أكثر من الواحد وأقل من العشرة ($1 \leq VIF \leq 10$)، وفي حالة زيادتها عن العشرة ($VIF > 10$) فإن ذلك يدل على أن التقدير قد يتأثر بمشكلة الأزواج الخطي.



شكل (٤) أشكال عدم تحقق اعتدالية التوزيع....المصدر: مخرجات برنامج E-views V.9

● عدم ثبات التباينات لنموذج البحث الثاني وفقاً لمخرجات اختباري (Breusch-White's Test), (Pagan / Cook-Weisberg test)، وكذلك في النموذج الثالث وفقاً لاختبار (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test)؛ مع تحقق الثبات في باقي النماذج، وهو ما يتضح من الأشكال رقم (٥) من عدم انتشار الأخطاء عشوائياً حول الصفر؛ وهو ما يؤكد أهمية أسلوب Cluster Robust Standard Error (standard Error) لمثل تلك الحالات (Hoechle, 2007).



شكل (٥) أشكال عدم تحقق ثبات التباينات....المصدر: نتائج برنامج Stata V.14

أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية ...

د/ السيد جمال & د/ شيما فكري & د/ فاطمة محمود

بعد عرض نتائج الاختبارات السابقة، يمكن عرض نتائج الانحدارات المختلفة كما يلي:

• نتائج تحليل الانحدار لفرضيات الدراسة:

في ضوء اعتماد البحث الحالي على أسلوب الـ "Panel Data" والذي يجمع بين أسلوب "Time Series Data" و "Cross Sectional Data"، فقد فاضل الباحثون بين ثلاثة أنواع من النماذج^(٢):

- أولها: نموذج الانحدار التجميعي "Pooled Regression Model"؛
- ثانيها: نموذج التأثيرات الثابتة "Fixed Effect Model"؛
- ثالثها: نموذج التأثيرات العشوائية "Random Effect Model".

وقد اعتمد الباحثون على ثلاثة اختبارات إحصائية أساسية، وهي *Wald Test*، *Breusch-Pagan Test*، *LM Test*، *Hausman Test*، ويمكن عرض نتائج تلك الاختبارات في الجدول التالي:

جدول (١٠) اختبارات المفاضلة بين نماذج الانحدار

الاختبار		نموذج فترة إبطاء المراجعة	نموذج فترة إبطاء التقارير	نموذج الفترة الكلية
Wald Test	F	1.8	1.02	6.2
	P-Value	0.1447	0.2512	0.364
Breusch-Pagan	LM	30.04	0.89	7.73
	P-Value	0.07	0.0512	0.0027
Hausman Test	chi-square	لا قيمة له	0.40	0.521
	P-Value		0.08	0.102

المصدر: الباحثون استناداً إلى نتائج برنامج التحليل الإحصائي *gretle*.

^٢ راجع قائمة التعريفات لإظهار الفروق بين أنواع تلك النماذج.

في ضوء الجدول السابق يتضح أن:

● بالنسبة لنموذج فترة إبطاء المراجعة، ومن واقع اختبار "Wald Test" يتضح
أفضلية نموذج الـ Pooled Regression Model من الـ Fixed Effect Model، حيث (F-value= 1. 8; P-value= 0. 1 > 0.05)؛ وأفضليته أيضًا
على نموذج الـ Random Effect Model من واقع اختبار "Breusch-Pagan"
حيث (LM= 30.04; P-value= 0.07 > 0.05)؛ لذا لا قيمة لاختبار
"Hausman Test" لأنه يقارن بين الـ Random Effect و Fixed Effect.

● بالنسبة للنموذجين الآخرين، ومن واقع اختبار "Wald Test" يتضح
أفضلية نموذج الـ Pooled Regression Model من الـ Fixed Effect Model، حيث
(F-value= 1.02, 6.2; P-value= 0. 2512, 0.364 > 0.05)؛ إلا أن اختبار
"Breusch-Pagan" يدل على أفضلية نموذج الـ Random Effect Model من
الـ Pooled Regression Model، حيث (LM=0.89, 7.73; P-value= 0.05, 0.002 < 0.05)؛ وعند استخدام اختبار "Hausman Test" للمقارنة بين
نموذج الـ Fixed Effect مع الـ Random Effect يتضح أفضلية نموذج الـ
Random Effect من الآخر، حيث (chi-square =0.40, 0.521; P-value= 0.08, 0.102 > 0.05) في هذا الاختبار.

في ضوء ما سبق يعرض الباحثون نتائج الانحدار لاختبار فرضيات البحث في
الجدول التالي:

جدول (١١) نتائج تطبيق نماذج البحث

		H ₀ : β ₃ = 0 H ₁ : β ₃ ≠ 0										مجموع	فرضيات			
		النماذج										البيانات	الإحصائية			
ANOVA	Model	ARL				DRI				TRL				خاصة بالنماذج ككل		
		Pooled Regression Model				Random Effect Model										
	Sum of Squares		df		Sum of Squares		df		Sum of Squares		df					
	Regression	15559.275	6	76.46	6	18441.93	6	18441.93	6	99022.6	6	99022.6				
	Residual	9464.0881	953	357.97	953	99022.6	953	99022.6	953	99022.6	953	99022.6				
	Total	85023.3631	959	434.43	959	117464.53	959	117464.53	959	117464.53	959	117464.53				
	F Value	5.54				1005.74				73.52						
	P-Value	0.000				0.000				0.000						
	R ²	18.3%				17.6%				15.7%						
	طريقة التقدير	OLS				GLS										
Coefficients																
Variables	Unstandardized				T-test				Unstandardized				Z-test			
	Coef.	Std.	T	p-value	Coef.	Std.	Z	p-value	Coef.	Std.	Z	p-value				
JA	-3.870	5.77	-0.67	0.504	0.05973	4.3642	0.14	0.891	12.535	8.0745	1.55	0.121				
Big4	9.8747	6.611	1.49	0.137	2.9026	3.9898	7.28	0.000	27.25	6.8316	3.99	0.000				
Big4*JA	-3.246	7.706	-0.42	0.674	-2.472	4.2601	-5.80	0.000	-24.7	8.8814	-2.79	0.005				
Size	2.684	1.51	1.78	0.078	1.7742	0.8450	2.10	0.036	3.259	2.4092	1.35	0.176				
Lev	14.035	9.14	1.53	0.127	-1.747	5.7796	-3.02	0.002	18.88	10.853	1.74	0.082				
Roa	-43.03	16.192	-2.66	0.009	-2.659	8.0310	-3.31	0.001	-29.8	23.646	-1.26	0.207				
Constant	16.410	33.53	0.49	0.625	-1.4527	1.7634	-0.82	0.410	-8.39	52.631	-0.16	0.873				
ARL _{it} = 16.4 - 3.8 JA _{it} + 9.8 Big 4 _{it} - 3.2 JA _{it} *Big4 _{it} + 2.6 Size _{it} + 14.03 Lev _{it} - 43.03 Roa _{it} DRI _{it} = 1.4 + 0.05 JA _{it} + 2.9 Big 4 _{it} - 2.4 JA _{it} *Big4 _{it} + 0.17 Size _{it} - 1.7 Lev _{it} - 2.6 Roa _{it} TRL _{it} = - 8.3 + 12.5 JA _{it} - 27.2 Big 4 _{it} - 24.7 JA _{it} *Big4 _{it} + 3.2 Size _{it} + 18.8 Lev _{it} - 29.8 Roa _{it}																
ANOVA: إحصائية ف-توزيعية ANOVA: إحصائية ف-توزيعية ANOVA: إحصائية ف-توزيعية																

المصدر: الباحثون: في ضوء البرامج الإحصائية.

يوضح الجدول السابق نتائج الانحدار لنماذج البحث الثلاث (فترة إبطاء المراجعة وفترة إبطاء التقارير وفترة الإبطاء الكلية)، وفي ضوء القيم الواردة به يمكن إجراء المناقشات التالية:

أولاً: مناقشة إحصائية عامة لجودة توفيق النماذج:

- بعد استخدام طريقة "Enter" - حيث تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة -، اتضح من خلال تحليل التباين (ANOVA) والموضح بجدول "١١" ما يلي:
 - في ضوء معاملات التحديد - وهي مقاييس للقوة التفسيرية للنموذج ولجودة توفيقه وخارج قسمة مجموع مربعات الانحدار على مجموع المربعات الكلية

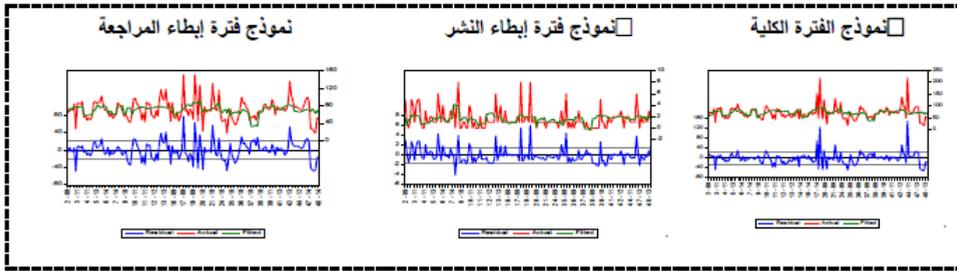
(٣) - فإن النموذج الأول والمتعلق بفترة إبطاء المراجعة هو الأعلى في القوة التفسيرية، حيث بلغت قيمة (R^2) ما يعادل ١٨,٣% (انظر الجدول السابق)؛ وهو ما يعني أن متغيرات النموذج الأول فسرت في شركات العينة ما يعادل ١٨,٣% من التباين في المتغير التابع لها، وأن ٨١,٧% ترجع لعوامل عشوائية أو متغيرات أخرى لم يضمنها الباحثون في النموذج؛ كما فسرت متغيرات نموذج فترة إبطاء النشر ما يعادل ١٧,٦% من التغيرات في المتغير التابع لشركات العينة " $R^2=17.6\%$ "، وهو ما يدل على أن العلاقة الخطية تفسر نحو ١٧,٦% من التباين في فترة إبطاء النشر، وأن ٨٢,٤% ترجع لعوامل أخرى لم يضمنها الباحثون في النموذج؛ في حين بلغ معامل التحديد ما يعادل ١٥,٧% لنموذج الفترة الكلية، ليعني ذلك أن ٨٤,٣% من الانحرافات الكلية في نموذج الفترة الكلية ترجع لعوامل أخرى.

○ من واقع نتائج اختبار "F-Test" - والمعني بمعرفة دلالة النماذج ككل -، يتضح معنوية جميع نماذج البحث عند مستوى معنوية ١% (فترة إبطاء المراجعة وفترة إبطاء النشر وفترة الإبطاء الكلية)؛ حيث بلغت القيمة الإحصائية للاختبار ومعنويته الاختبار على الترتيب $(F-Value = 5.54, 1005.74, 73.52; P-value = 0.000, 0.000, 0.000 < \alpha = 0.01)$ وهو ما يعني أنه في كل نموذج من نماذج البحث هناك متغير مُفسر - واحد على الأقل - له علاقة بالمتغير التابع فترة إبطاء المراجعة وفترة إبطاء النشر وفترة الإبطاء الكلية؛ ومن ثم تختلف معلمة واحدة على الأقل من معالم النماذج $(\beta_1: \beta_6)$ من معالم الانحدار عن الصفر.

٣- يُعَبَّر عن معامل التحديد بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{Explained Variation}}{\text{Total Variation}} = \frac{\text{SSR}}{\text{SST}}$$

- تقارب توزيع القيم المقدرة والقيم المشاهدة محل الاختبار، وهو ما أوضحته أشكال توزيع القيم الموضحة أدناه، حيث وقوعها داخل المدى الآمن (٣-: ٣) لجميع النماذج؛ وكما هو موضح بجدول (١١) يتضح أيضاً صغر قيم الخطأ المعياري للتقدير Standard Error of Estimate، وبالتالي جودة تمثيل خطوط الانحدار لنقاط شكل الانتشار؛ وهو ما أكدته أشكال الانتشار (رقم ٥) حيث اقتراب انتشار النقاط من الصفر؛ وبالتالي المساهمة في جودة توفيق نماذج البحث، ومن ثم سلامة النتائج ودقة الاستنتاجات المبينة عليها.



شكل (٦) توزيع القيم المُقدَّرة والمُشَاهَدَة

المصدر: نتائج برنامج التحليل الإحصائي E-VIEWS V. 9

- في ضوء النقاط السابقة، والدالة على معنوية بعض أو كل معاملات متغيرات نماذج الانحدار القائمة على فترة إبطاء المراجعة وفترة إبطاء التقارير وفترة الإبطاء الكلية؛ فإنه يمكن اللجوء لـ^(٤) (T-Test; Z-Test) لتحديد أي من هذه المتغيرات له علاقة معنوية بالمتغير التابع، وهو ما سيوضحه الباحثون في ثانياً.

^٤ - يتم استخدام الـ "T- test" في نماذج "Pooled Regression Model" و "Z- test" في "Random Effect Model"

ثانياً: مناقشة إحصائية لتأثير المتغير التفاعلي: (AS*JA)

يناقش الباحثون إحصائياً في هذا الجزء مدى تأثير - إمبريقياً طبعاً - علاقة المراجعة المشتركة بفترة الإبطاء - في شركات سوق الأوراق المالية المصرية بمتغير مشاركة كبرى مكاتب المراجعة كمتغير منظم للعلاقة، وبالتالي مدى قبول أو رفض الفرضيات البحثية الأخرى (تحديداً: ف_{١٢}: ف_{٣٢}).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه قبل اللجوء لاختبار "T-Test" أو "Z-Test"، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه في حالة معنوية المتغير التفاعلي (JA*AS) والمعني بتوضيح معنوية تأثير المراجعة المشتركة في ظل متغير كبرى مكاتب المراجعة على فترات الإبطاء (تحديداً معامل " β_3 ") - والذي يمثل أيضاً من الناحية الإحصائية حاصل ضرب متغيري المراجعة المشتركة مع كبرى مكاتب المراجعة - فإنه لا معنى لتفسير أثر كلا من المراجعة المشتركة (JA) ومشاركة كبرى المكاتب (AS) على المتغيرات التابعة، وإلا فإن الأمر يحتاج لتفسير أثر كل متغير على حدة، وهو أمر سيتضح من المناقشات التالية:

● بالنظر لنتائج "T-Test, Z-Test" والمدرجة بجدول (١١)، لاحظ الباحثون:

- معنوية المتغير التفاعلي محل الاهتمام عند مستوى معنوية ١% ، وهو ما يعني دلالة متغير المراجعة المشتركة في ظل مشاركة كبرى مكاتب المراجعة (الـ Big4 كمقياس إجرائي تحديداً) في التأثير على فترة إبطاء النشر والفترة الكلية؛ حيث بلغت قيمة ومعنوية المتغير التفاعلي في النموذجين على الترتيب (Z-Value = -5.8, -2.79; P-Value = 0.000, 0.005 < α = 0.01) إلا أنه عند استخدام فترة إبطاء المراجعة، اتضح عدم معنوية المتغير المذكور عند جميع مستويات المعنوية (P-Value=0.674 > 0.05)؛ ليعني ذلك أن تأثير المراجعة المشتركة على فترة إبطاء النشر والفترة الكلية أمر يتوقف على مدى مشاركة كبرى مكاتب المراجعة من عدمه، وعدم معنوية ذلك في التأثير على فترة إبطاء المراجعة.

○ في ضوء النقطة السابقة، ولطالما أُكشِفَتْ معنوية إحصائية للمتغير التفاعلي محل الاهتمام، والمعني بتأثير المراجعة المشتركة في ظل اشتراك كبرى مكاتب المراجعة "Big4" على فترة إبطاء التقارير - باستثناء فترة إبطاء المراجعة -، فلا معنى إحصائي لاختبار معنوية معاملي الانحدار للمتغيرين (المستقل والمنظم) بشكل منفصل (تحديداً: معنوية المراجعة المشتركة " β_1 "، ومعنوية اشتراك كبرى المكاتب (" β_2 ")؛ وهو ما يُفسَّر بأن كل متغير من "المراجعة المشتركة واشتراك كبرى مكاتب المراجعة" يتوقف على حالة المتغير الآخر في إحداث الأثر على فترة إبطاء التقارير المالية - تحديداً: الفترة الكلية وفترة النشر -، ومن ثم لا داعي لتفسير الأثر الأساسي لهما في هذه الحالة - باستثناء التأثير على فترة إبطاء المراجعة -؛ وهو ما يعني ضرورة البحث في الأثر الأساسي لكلا المتغيرين (المراجعة المشتركة واشتراك كبرى المكاتب) على فترة إبطاء المراجعة.

○ في ضوء النقطة السابقة، وبالرجوع للأثر الأساسي لكل متغير يتضح عدم معنويتهما في التأثير على فترة إبطاء المراجعة، حيث بلغت قيمة الاختبار والقيمة الاحتمالية للمتغيرين - المراجعة المشتركة واشتراك كبرى المكاتب - على الترتيب $(T_Value = -0.67, 1.49; P_Value = 0.504, 0.137)$ ($\alpha = 0.05$).

● معالم ميول معاملات الانحدار تشير إلى تأثير عكسي للمراجعة المشتركة في ظل اشتراك كبرى مكاتب المراجعة على كل من فترة إبطاء النشر بمقدار ٢ يوم تقريباً، والفترة الكلية بمقدار ٢٤ يوماً؛ وهو أمر اختلف بشكل كبير عن مقدار تأثير كل متغير بشكل منفصل؛ فقد أظهرت النتائج أن زيادة عدد مكاتب المراجعة بمقدار مكتب واحد عند مراجعة شركات العينة أدى لزيادة فترة النشر بمقدار يوم واحد تقريباً، وزيادة الفترة الكلية بمقدار ١٢ يوماً؛ وأن مراجعة الشركة بشكل فردي من قبل كبرى مكاتب المراجعة أدى لزيادة فترة إبطاء النشر بمقدار يومين، وزيادة الفترة الكلية بمقدار ٢٧ يوماً.

- في ضوء النقاط السابقة، والتي أوضحت تحقيق المعنوية الإحصائية للمعامل " β_3 " - وهو معامل انحدار متغير المراجعة المشتركة في ظل اشتراك كبرى مكاتب المراجعة - في نموذجين فقط (فترة إبطاء النشر والفترة الكلية)، وعدم معنويته في نموذج فترة إبطاء المراجعة، يمكن للباحثين استخلاص ما يلي:
 - رفض فرضيتي العدم الإحصائيتين بالنسبة لنموذجي فترة النشر والفترة الكلية، والقائلتين " $H_0: \beta_3=0$ " وقبول الفرض البديل ($H_1: \beta_3 < 0$).
 - قبول فرضية العدم بالنسبة لنموذج فترة إبطاء المراجعة، والقائلتين " $H_0: \beta_3=0$ " ورفض الفرض البديل ($H_1: \beta_3 < 0$).
- بالنسبة للفرضيات البحثية، يمكن للباحثين استخلاص ما يلي:
 - قبول الفرضية البحثية الثانية (ف_٢) بشكل جزئي، والقائلة "بوجود تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة على العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة وفترة إبطاء التقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصرية"، وذلك بالنسبة للفترة الكلية وفترة إبطاء النشر، وبشكل أكثر تحديداً:
 - قبول الفرضيتين الفرعيتين (ف_{١٢}، ف_{٣٢})، ليعني الأمر بالتبعية إمكانية رفض الفرضيتين الفرعيتين (ف_{١١}، ف_{٣١}) والمتعلقتين بالتأثير الأساسي، وذلك حسبما تم توضيحه في التحليلات الإحصائية السابقة من عدم دلالة الأثر الأساسي للمتغير المستقل في حالة معنوية حد التفاعل (β_3 تحديداً).
 - رفض الفرضية الفرعية (ف_{٢٢})، والتي في ضوء رفضها يمكن الرجوع للفرضية الفرعية (ف_{٢١}) لاختبار الأثر الأساسي هنا - لطالما رُفضت فرضية التفاعل - والذي اتضح معه من واقع التحليلات الإحصائية رفضها أيضاً.
 - أن اشتراك كبرى مكاتب المراجعة تعد متغيراً مُنظماً لعلاقة المراجعة المشتركة بفترة إبطاء النشر والفترة الكلية في سوق الأوراق المالية المصرية.

أثر المراجعة المشتركة على فترة إبطاء التقارير المالية ...

د/ السيد جمال & د/ شيما فكري & د/ فاطمه محمود

في ضوء النتائج الإحصائية السابقة يتسنى للباحثين مناقشة مضامينها في القسم التالي.

القسم الثالث

مضامين النتائج وحدودها

أ- مضامين النتائج:

يُجمل الباحثون المناقشة الإحصائية للنتائج السابقة في الجدول التالي:

جدول (١٢) ملخص نتائج الفروض

معنويات المتغيرات لكل نموذج وقرار الفرضية الإحصائية			النماذج		
القرار لفرضية العدم	نماذج البحث		المتغيرات		
	TRL	DRL			ARL
الرفض لنموذجي فترة إبطاء النشر والفترة الكلية	معنوي عند ١%		غير معنوي	المراجعة المشتركة وكبرى المكاتب	الأثر التفاعلي
القبول لنموذج فترة إبطاء المراجعة	ليس له معنى		غير معنوي	المراجعة المشتركة	مستقل
القبول لنموذج فترة إبطاء المراجعة	ليس له معنى		غير معنوي	كبرى المكاتب	منظم
الرفض لنموذجي فترة إبطاء المراجعة والنشر	غير معنوي	معنوي عند ٥%	معنوي عند ١٠%	الحجم	الأثر الأساسي
الرفض لنموذجي فترة النشر والفترة الكلية	معنوي عند ١٠%	معنوي عند ١%	غير معنوي	الرافعة	
الرفض لنموذجي فترة إبطاء المراجعة والنشر	غير معنوي	معنوي عند ١%		الأداء	

في ضوء الجدول السابق، وفي ضوء ما استخدمه الباحثون من مقاييس إحصائية والتي لوحظ معها وجود مدى واسع في قيمها (انظر جدول ٦)، توصل الباحثون بالاعتماد على ٩٦٠ مشاهدة لدلالة تأثير تفاعل متغير كبرى مكاتب المراجعة "الـ 4 Big" تحديداً كمقياس إجرائي في هذا البحث" مع متغير المراجعة

المشتركة على فترة إبطاء النشر والفترة الكلية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها (P-Value = 0.000; 0.005).

في هذا السياق، يخلص الباحثون إلى دلالة تأثير تكوين أعضاء فريق المراجعة عند اتباع مدخل المراجعة المشتركة على الحد من فترتي إبطاء النشر والفترة الكلية في سوق الأوراق المالية المصرية، ليعني الأمر بأن تأثير المراجعة المشتركة على كلا الفترتين مرهون بتكوين ومدى كفاءة فريق عملية المراجعة - إجرائيًا بمدى اشتراك كبرى مكاتب المراجعة من عدمه في عملية المراجعة -؛ ومن ثم كلما تم الالتزام بمدخل المراجعة المشتركة في البيئة المصرية وكان أحد أعضاء مشاركيها من كبرى مكاتب المراجعة، كلما أدى ذلك إلى تقليل فترتي إبطاء نشر التقارير المالية والفترة الكلية؛ وتتفق هذه النتيجة مع اتجاه نتائج العديد من الأدبيات التي تناولت تأثيرات المراجعة المشتركة مثل (الوكيل، ٢٠٢٠: Ezat, 2015, (Alfraih, 2016; Lai, 2019).

في هذا الصدد، يُشير الباحثون إلى العديد من المضامين في ضوء النتائج الإحصائية السابقة كما يلي:

• تعد المراجعة المشتركة إشارة هامة لدقة وجودة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات، شريطة اشتراك كبرى مكاتب المراجعة في فريق المراجعة كدليل على كفاءة المشاركين، حيث قد تنعكس بالإيجاب على جوانب متعددة منها:

○ جودة تقرير المراجعة، ومن ثم زيادة الموثوقية تجاه التقارير المالية من قِبَل سوق الأوراق المالية المصرية؛ ومن ثم تقليل الاعتماد على المصادر البديلة والحد من عدم التماثل المعلوماتي.

○ ترشيد القرارات في السوق المصرية، حيث يتم اتخاذها في التوقيت المناسب، في ظل اتباع مدخل المراجعة المشتركة والتي يكون أحد أعضاؤها من كبرى المكاتب، وهو ما قد ينعكس بالإيجاب على سوق الأوراق المالية المصرية.

- يعتبر تكوين الفريق المشارك في عملية المراجعة أحد المتغيرات الهامة في تفعيل تأثيرات عملية المراجعة المشتركة؛ وذلك حسبما أُشير إمبريقياً في نتائج البحث الحالي من معنوية تفاعل متغيري المراجعة المشتركة مع كبرى المكاتب في التأثير على فترة إبطاء النشر والفترة الكلية؛ ليعني ذلك أن تأثير مدخل المراجعة المشتركة على توقيت نشر التقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصرية دالة في كفاءة الأعضاء المشاركة في عملية المراجعة.
- تعتبر كفاءة المشاركين في عملية المراجعة أحد العوامل الهامة في معالجة مشكلة الاتكالية بين المشاركين في حالة اشتراكهم في عملية المراجعة.
- تباين تأثيرات متغير المراجعة المشتركة بمفردها - بمعنى عدم اشتراك كبرى المكاتب - وبين اشتراك كبرى المكاتب في عملية المراجعة في التأثير على قرارات توقيت نشر التقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصرية.

في ضوء المضامين السابقة، يمكن للباحثين أن يبرهنوا على صدق فرضية توقف تأثير المراجعة المشتركة على توقيت نشر التقارير المالية إلى حد كبير على مدى كفاءة المشاركين في عملية المراجعة في السوق المالية المصرية؛ ليعني ذلك فعالية تأثير مدخل المراجعة المشتركة في البيئة المصرية إذا ما كان أحد مشاركيها من كبرى مكاتب المراجعة؛ وهو ما يستدعي من الهيئات والجهات المعنية ضرورة وضع إجراءات واضحة لإلزام الشركات بتطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتسليط الضوء على أهمية فريقها، للوصول إلى تقارير أكثر شفافية ومصداقية.

ب- حدود النتائج:

بعد عرض النتائج، يُشير الباحثون إلى الحدود التالية:

- تم الاعتماد على عينة مُيسَّرة Convenience Sampling من الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية.

- أُسْتُبِعت الشركات المُنْتَمية للقطاعات المالية، لاختلاف طبيعة أنشطتها، وتقاريرها المالية الخاصة التي تلتزم بمقررات لجنة بازل .
- أُعْتُمِد على الـ BIG_4 كمقياس إجرائي لكفاءة مكاتب المراجعة، وعدم التطرق لبعض المقاييس الأخرى.

وفي نهاية البحث يمكن الإشارة لبعض الأفكار لدراسات مستقبلية كما يلي:

- ١- اختبار أثر المراجعة المشتركة على الإدارة الحقيقية للأرباح.
- ٢- اختبار أثر المراجعة المشتركة على معلوماتية ممارسات إدارة الربح.
- ٣- اختبار أثر المراجعة المشتركة على الإفصاح الاختياري.
- ٤- اختبار العوامل المؤثرة على المراجعة المشتركة.

مراجع البحث

أولاً: مراجع عربية:

أبو جبل، نجوى محمود أحمد. ٢٠١٦. أثر المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر: دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة طنطا، (١): ١١٣-١٦٠.*

إصدار التقرير المالي السنوي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر EGX100. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ٣ (١): ٩٥-٣٢.*

أمين، هند مدحت. ٢٠٢٠. أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة على جودة أداء الخدمات بخلاف المراجعة – دراسة ميدانية. *رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.*
الوكيل، حسام السعيد. ٢٠٢٠. أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية: دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي ٢٤ (١): ١-٥٩.*

جبر، غريب جبر. ٢٠١٧. قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة: دليل من البورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية (١): ٣٩٤-٤٣٤.*

الجبر، يحيى بن علي. ٢٠٠٧. العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية. *دورية الإدارة العامة ٤٧ (٢): ١٦٨-١٨٨.*

حماد، أحمد هاني بحيري، سمعان، أحمد محمد شاكر. ٢٠٢١. *نظرية المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.*

سلامة، إيمان محمد السعيد. ٢٠١٨. أثر خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاسها على توقيت إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية. *الفكر المحاسبي ٢٢ (٣): ٥٦٧-٥٠٤.*

سليم، أيمن عطوة عزازي. ٢٠١٩. مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *الفكر المحاسبي ٢٣ (١): ٢٨٩-٣٣٣.*

سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، أحمد، هيام فكري أحمد. ٢٠١٩ أثر المراجعة المشتركة على اشتراطات منح الائتمان المصرفي: هل هناك تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة؟ منهج إمبريقي على الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية (١): ٧٣٨-٦٦٩.

عبد الحميد، أحمد أشرف. ٢٠١٤. المراجعة المشتركة كأداة لزيادة جودة المراجعة: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية* ٣٨ (٤): ٢١٩-١٦٥.

عطية، متولي السيد متولي. ٢٠٢١. أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية* ٣ (١): ٣٢-٩٥.

عقل، يونس حسن. ٢٠٠٩. محددات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، دراسة اختبارية. *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة*، ٤٨ (٧٣): ٦٩٣-٧٥٦.

علي، إبراهيم زكريا عرفات. ٢٠١٩. محددات الطلب على المراجعة المشتركة: دراسة تطبيقية لتحديد خصائص عميل المراجعة المشتركة في بيئة الأعمال المصرية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية* ٤٣ (١): ١٨٨-١٤٩.

غريب، منار مصطفى محمود. ٢٠١٩. العلاقة بين حوكمة الشركات وفترة إبطاء التقارير المالية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية* ٣٩ (٤): ٤١٧-٣٨٣.

القرز، السيد جمال محمد. ٢٠١٢. أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية. *الفكر المحاسبي* ٢٥ (١): ٥٣-١.

متولي، أحمد زكي حسين. ٢٠١٣. قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة (Joint Audit) على أسعار الأسهم: دليل من البورصة المصرية. *مجلة التجارة والتمويل* ٣٣ (٤): ٤٥٩-٤٠١.

محمد، أحمد سليم. ٢٠١٨. علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح - دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي* ٢٢ (٢): ٩٠٣-٨٦٩.

محمد، احمد محمد زاهر. ٢٠١٢. محددات ابطاء التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

محمود، محمد صلاح الدين محمد. ٢٠١٨. أثر إدارة الأرباح على فترة إبطاء المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة اختبارية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية ٣٨ (٤): ٦٨٧-٧٢٠.

مطوع، أحمد كمال. ٢٠١٩. أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. الفكر المحاسبي ٢٣ (٢): ١٩٠-١٣٤.

مندور، محمد محمد محمد إبراهيم. ٢٠١٦. أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. الفكر المحاسبي ٢٠ (٢): ١١٧٢-١١١٩.

نجيدة، أميرة السيد عبد العزيز إسماعيل. ٢٠١٧. أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المساهمة المصرية (دراسة إمبريقية). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

يوسف، أبو بكر محمد. ٢٠١٥. فترة إبطاء المراجعة والدور التأثيري لجودة وظيفة المراجعة الداخلية: دراسة إمبريقية. مجلة البحوث التجارية ٣٧ (٢): ١٧٨-١٢٩.

ثانياً: مراجع أجنبية:

Abdollahiebli, F. 2018. Joint Audi and the Implications of its Use. Proceedings of Academicsera 20th. *International Conference*. Montreal, Canada, PP: 7-13.

Abernathy, J., Barnes, M., Stefaniak, G., and Weisbarth, A. 2016. An International Perspective on Audit Report Lag: A Synthesis of the Literature and Opportunities for Future Research. *International Journal of Auditing* 26(1), DOI:10.1111/ijau.12083.

Afify, H. 2009. Determinants of Audit Report Lag: Does Implementing Corporate Governance have Any Impact? Empirical Evidence from Egypt. *Journal of Applied Accounting Research* 10 (1): 56-86.

- Ahmed, M. 2016. Effects of Board Size Board Committees Characteristics and Audit Quality on Audit report Lags. The European proceedings of social and Behavioral sciences, <https://www.researchgate.net/publication/306387699>.
- Al-Ajmi, J. 2008. Audit and Reporting Delays: Evidence from an Emerging Market. *Advances in Accounting* 24 (2): 217-226.
- Alfraih, M. 2016. Corporate governance mechanisms and audit delay in a joint audit regulation. *Journal of financial regulation and compliance* 24 (3): 292-316.
- Al-Hadi, A., Habib, A., Al-Yahyaee, K. and Eulaiwi, B. 2017. Joint Audit, Political Connections and Cost of Debt Capital. *International Journal of Auditing* 21(3):249-270, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3050218>.
- Alsmady, A. 2018. The Effect of Board Directors, Characteristics and Ownership Type on the Timeliness of financial Report. *International Journal of Business and Management* 13 (6): 276-287.
- Andre, P., Broye, G., Schatt, A. 2016. Are Joint Audits Associated with Higher Audit Fees? *European Accounting Review* 25 (2): 245-274.
- Apadore, K., and Noor, M. 2013. Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia. *International Journal of Business and Management* 8 (15): 151-163.
- Audousset-Coulier, S. 2015. Audit Fees in A Joint Audit Setting, *European Accounting Review* 24(2):347-377.
- Ayemere, I. and Elijah, A. 2016. Corporate Attributes and Audit Delay in Emerging Markets: Empirical Evidence from Nigeria. *International Journal of Business and Social Research* 5(3): 1-10.

- Baldauf, J. and Steckel, R. 2012. Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research* 5 (2): 7- 42.
- Basuony, M., Mohamed, E., and Hussain, M. 2016. Board characteristics, ownership structure and audit report lag in the Middle East. *International Journal of Corporate Governance* 7 (2): 180-205.
- Bedard, J., Piot, C. and Schatt, A. 2012. Was the European Commission Green Paper Right? An Evaluation of the French Experience with Joint Auditing'. Working paper, Available at: www.ssrn.com, Retrieved at 12-3-2018.
- Cha, M., Hwang, K., and Yeo, Y. 2016. Relationship Between Audit Opinion and Credit Rating: Evidence from Korea. *Journal of Applied Business Research* 32 (2): 621-634.
- Che - Ahmed, A. And Abidin, S. 2008. Audit Delay of listed companies: A case of Malaysia. *International Business research* 1(4): 32-39.
- Conover, M., Miller, R., and Szakmary, A. 2008. The Timeliness of Accounting Disclosure in International Security Markets. *International Review of Financial Analysis* 17 (5): 849-869.
- Daoud, K., Ismail, K., and Lode, N. 2014. Timeliness of Financial Reporting Among Jordanian Companies: Do Company and Board Characteristics and Audit Opinion Matter? *Asian Social Science* 10(13): 191-201.
- Deng, M., Lu, T., Simunic, D., and Ye, M. 2014. Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality? *Journal of Accounting Research* 52 (5): 1029-1060.

- El Assy, M. 2015. The Effect of Joint Audit on Audit Quality: Empirical Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 5 (2).
- Ezat, A. 2015. The impact of audit-related factors on audit report lag for the Egyptian listed non-financial companies. *JRL of the Faculty of Commerce for Scientific Research* 52 (2): 1-39.
- Francis, J. R., Richard, C. and Vanstraelen, A. 2009. Assessing France's Joint Audit Requirement: Are Two Heads Better than One?, *Auditing: A Journal of Practice and Theory* 28 (2): 35-63, <https://doi.org/10.2308/aud.2009.28.2.35>.
- Garcia-Blandon, J., Castillo-Merino, D., Argiles-Bosch, J., and Ravenda, D. 2021. Mandatory Joint Audit and Audit Quality in the Context of the European Blue Chips. *Journal of Business Economics and Management*. 22 (5): 1378-1395.
- Haapamaki, E., Jarvinen, T., Niemi, L., and Zerni, M. 2012. Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits. *European Accounting Review*, Available at <http://ssrn.com/abstract=2016847>.
- Habib, A., and Bhuiyan, M. 2011. Audit firm industry specialization and the audit report lag. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation* 20 (1): 32-44.
- Habib, A., Bhuiyan, M., Huang, Hedy., and Miah, M. 2018. Determinants of audit report lag: A meta-analysis, *International Journal of Auditing* 23 (1): 20-44.
- Hassan, Y. 2016. Determinants of Audit Report Lag: Evidence from Palestine. *Journal of Accounting in Emerging Economies* 6(1): 13-32.
- Hoechle, D. 2007. Robust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-

Sectional Dependence. *The Stata Journal* 7(3): 281-312, <https://doi.org/10.1177/1536867X0700700301>.

- Holm, C., and Thinggaard, F. 2016. Paying for Joint or Single Audit? The Importance of Auditor Pairings and Differences in Technology Efficiency. *International Journal of Auditing* 20: 1-16.
- Kermiche, L., and Piot, C. 2018. The Audit Market Dynamics in a Mandatory Joint Audit Setting: The French Experience. *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 33 (4): 463-484.
- Kieruj, D. 2013. The Effect of Timeliness of Financial Disclosure on Post-Announcement Abnormal Returns. Master thesis Department Accountancy, School of Economics and Management Tilburg University, arno.uvt.nl/show.cgi?fid=131071.
- Kikhia, H., and Albitar, K. 2020. Joint Audit and Audit Quality: An Empirical Evidence from Europe. Available at: www.google.com, Retrieved in 14-3-2022, 3.13, Pm.
- Lai, K. 2019. Audit Report Lag, Audit Fees, and Audit Quality Following an Audit Firm Merger: Evidence from Hong Kong. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 36: 20-44.
- Lehtinen, T. 2013. Understanding timeliness and quality of financial reporting in a Finnish public company. Master's Thesis, Aalto University, <http://urn.fi/URN:NBN:fi:aalto-201308147555>.
- Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N., and Kettunen, J. 2012. Struggle over Joint Audit: On Behalf of Public Interest?' *Working paper*. Available at SSRN: DOI:10.2139/ssrn.2176729.
- Lim, M., How, J., and Verhoeven, P. 2014. Corporate Ownership, Corporate Governance Reform and Timeliness of Earnings: Malaysian

- Evidence. *Journal of Contemporary Accounting and Economics* 10 (1):32-45.
- Lobo, G., Paugam, L., Zhang, D., and Casta, J. 2017. The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests, *Contemporary Accounting Research* 34 (1): 118-153.
- Mandour, M., Elharidy, A., and Mokhtar, E. 2018. Examining the Effect of Joint and Dual Audits on Earnings Management Practices. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 8(1):84-114.
- Marmousez, S. 2009. The Choice of Joint Auditors and Earnings Quality: Evidence from French Listed Companies. CAAA Annual Conference 2009 Paper. Available at <http://ssrn.com/abstract=1330061> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1330061>.
- Marnet, O. 2021. Joint audit and audit quality, <https://www.researchgate.net/publication/354695719>.
- McGee, R., and Yuan, X. 2012. Corporate Governance and the Timeliness of Financial Reporting: A Comparative study of the People's Republic of China, the USA and the European Union, *Journal of Asia Business Studies* 6 (1): 5-16.
- Meiryani, M., Fernando, E., Indrawati, T., Sitanggan, E., and Suprijanto, C. 2021. Factors Affecting Timeliness of Financial Reporting Firm Listed in Indonesia Stock Exchange. *International Conference on E-business, Management and Economics*, <https://doi.org/10.1145/3481127.3481199>.
- Nouraldeen, R., Mandour, M., and Hegazy, W. 2021. Audit Report Lag: Do Company Characteristics and Corporate Governance Factors Matter?

- Empirical Evidence from LEBANESE Lebanese Commercial Banks . *BAU Journal - Society, Culture and Human Behavior* 2 (2).
- Ohaka, J. and Akani, F. 2017. Timeliness and Relevance of Financial Reporting in Nigerian Quoted Firm. *Management and Organizational Studies* 4(2): 55-62.
- Owusu - Ansah, S. 2000. Timeliness of Corporate Financial Reporting in Emerging Capital Markets: Empirical Evidence from the Zimbabwe Stoke Exchange. *Accounting and Business Research* 30 (3): 241-254.
- Paugam, L., and Casta, J. 2012. Assessing Joint Audit Efficiency: Evidence from Impairment-Testing Disclosures, *HAL Working Papers <halshs-00671613v1>*. Available at: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00671613v1>.
- Rusmin, R., and Evans, J. 2017. Audit Quality and Audit Report Lag: Case of Indonesian Listed Companies. *Asian Review of Accounting* 25 (2): 191-210.
- Sakka, I. and Jarboui, A. 2016. Audit Reports Timeliness: Empirical Evidence from Tunisia. *Cogent Business & Management* 3(1), Article: 1195680.
- Savitri, E., Andreas, A., and Surya, R. 2019. Influencing Factors: The Timeliness of Financial Reporting Submissions. *Business and Management Studies* 5 (1): 43-51.
- Strickett, M., and Hay, D. 2015. The Going Concern Opinion and the Adverse Credit Rating: An Analysis of Their Relationship. Available at *SSRN Electronic Journal*, DOI:10.2139/ssrn.2635960
- Suadiye, G. 2019. Determinants of The Timeliness of Financial Reporting: Empirical Evidence from Turkey. *Journal of Economics and Administrative Sciences* 37 (2): 365-386.

- Tasios, S. and Bekiaris, M. 2012. Auditor's Perceptions of Financial Reporting Quality: The Case of Greece. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 2(1): 57-74.
- Velte, P., and Azibi, J. 2015. Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality? *Current Journal of Applied Science and Technology* 7 (6): 528-551.
- Yap, K., Saleh, Z., and Abessi, M. 2011. Internet Financial Reporting and Corporate Governance in Malaysia. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences* 5 (10):1273–1289.

ملحق البحث

جزء من مخرجات بعض البرامج الإحصائية المستخدمة

النموذج الأول:

Linear regression

Number of obs	=	157
F(6, 150)	=	5.54
Prob > F	=	0.0000
R-squared	=	0.1830
Root MSE	=	21.52

LAGAUDITw1	Coef.	Robust Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
BIG	9.874723	6.611627	1.49	0.137	-3.189227	22.93867
JA	-3.87006	5.776346	-0.67	0.504	-15.28357	7.543454
BIGJA	-3.246439	7.706418	-0.42	0.674	-18.47359	11.98071
SIZEw1	2.684062	1.510994	1.78	0.078	-.3015203	5.669644
LEVw1	14.0356	9.146739	1.53	0.127	-4.037493	32.10869
ROAw1	-43.03311	16.19219	-2.66	0.009	-75.02735	-11.03888
_cons	16.41021	33.53002	0.49	0.625	-49.84193	82.66235

النموذج الثاني:

Random-effects GLS regression	Number of obs =	158
Group variable: code	Number of groups =	30
R-sq:	Obs per group:	
within = 0.0506	min =	2
between = 0.4370	avg =	5.3
overall = 0.1761	max =	7
corr(u_i, X) = 0 (assumed)	Wald chi2(6) =	1005.74
	Prob > chi2 =	0.0000

(Std. Err. adjusted for 30 clusters in code)

LAGANNw1	Coef.	Robust Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
BIG	2.902679	.3989858	7.28	0.000	2.120681	3.684677
JA	.059736	.436423	0.14	0.891	-.7956372	.9151093
BIGJA	-2.472854	.4260107	-5.80	0.000	-3.30782	-1.637888
SIZEw1	.1774228	.0845063	2.10	0.036	.0117935	.3430521
LEVw1	-1.747947	.5779667	-3.02	0.002	-2.880741	-.6151536
ROAw1	-2.659705	.8031046	-3.31	0.001	-4.233761	-1.085649
_cons	-1.452278	1.763463	-0.82	0.410	-4.908603	2.004047

sigma_u		.47963911	
sigma_e		1.4677975	
rho		.09647947	(fraction of variance due to u_i)

النموذج الثالث:

```
. xtreg LAGTOW1 BIG JA BIGJA SIZEw1 LEVw1 ROAw1, re vce(robust)

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       158
Group variable: code                   Number of groups =        30

R-sq:                                   Obs per group:
    within = 0.0115                      min =           2
    between = 0.2717                     avg =          5.3
    overall = 0.1573                     max =           7

corr(u_i, X) = 0 (assumed)                Wald chi2(6)    =       73.52
                                           Prob > chi2    =       0.0000

                                           (Std. Err. adjusted for 30 clusters in code)
-----+-----+-----+-----+-----+-----+-----+-----+
LAGTOW1 |           Coef.   Robust Std. Err.   z    P>|z|   [95% Conf. Interval]
-----+-----+-----+-----+-----+-----+-----+
    BIG |   27.25721   6.831631   3.99   0.000   13.86746   40.64696
     JA |   12.53589   8.074505   1.55   0.121   -3.289845  28.36163
  BIGJA |  -24.78366   8.881433   -2.79   0.005  -42.19095  -7.376372
  SIZEw1 |   3.259841   2.409296   1.35   0.176   -1.462292   7.981974
  LEVw1 |   18.88215  10.85349   1.74   0.082   -2.390297  40.15459
  ROAw1 |  -29.84738  23.64671   -1.26   0.207  -76.19409  16.49932
   _cons |   -8.39292  52.63123   -0.16   0.873  -111.5482  94.76239
-----+-----+-----+-----+-----+-----+
sigma_u | 16.283751
sigma_e | 22.645275
    rho | .34083688 (fraction of variance due to u_i)
-----+-----+-----+-----+-----+-----+-----+-----+

```